مسح الأسلحة الصغيرة

تقييم الأمن في شمال أفريقيا

ورقة إحاطة

يناير 2018

حالة صعبة

الجماعات المسلحة الناشئة في مصر

مختار عوض

المساهمون في العمل

محرر السلسلة: مات جونسون
(matt.johnson@smallarmssurvey.org)

منسق المشروع في تقييم الأمن في شمال إفريقيا: فرح هوانة
farrah.hawana@smallarmssurvey.org

محرر النص: أليكس بوتر
(alex.potter@mweb.co.za)

المدقق اللغوي: ستيفاني هيتسون
(readstephanie@ymail.com)

الترجمة إلى العربية: محمد صالح عياد
(mohammadayyad81@yahoo.com)

التدقيق باللغة العربية: محمد المنياوي
(melminyawi@gmail.com)

الخرائط: جيليان لوف
(www.mapgrafix.com)

التصميم: واثق زيدان
(watheqz@gmail.com)

نبذة عن المؤلف

مختار عوض باحث متخصص في الجماعات الإسلامية والسلفية والسياسات الإقليمية في الشرق الأوسط. وهو يهتم بشكل خاص بالتنظيمات المتطرفة العنيفة الناشئة وأفكارها، إلى جانب أعمال العصيان في دول مثل مصر. والسيد عوض باحث زميل في برنامج جامعة جورج واشنطن حول التطرف، وعمل سابقا مع فريق الأمن القومي والسياسة الدولية التابع لمركز التقدم الأمريكي ومؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. كما أن أعماله منشورة على نطاق واسع بما في ذلك في مجلة فورين بوليسي وصحيفة واشنطن بوست ومجلة ذا أتلانتيك. إضافة إلى ذلك، لديه دراسات منشورة في العديد من المجلات، منها دورية اتجاهات معاصرة في الأيديولوجيا الإسلامية المتشددة ومجلة مركز مكافحة الإرهاب CTC Sentinel، ومع مركز كارنيغي للشرق الأوسط.

صورة الغلاف الأمامي

لقطة من فيديو دعائي لحركة حسم تصور رجالاً مسلحين مزعومين من حسم. المصدر: فيديو بدون عنوان تم نشره على وسائل التواصل الاجتماعي من قبل حركة حسم/مختار عوض، 2016

لمحة عامة

يجتاح مصر عصيان إسلامي متشدد معقد منذ يوليو/تموز 2013، عندما قام الجيش بإسقاط الحكومة التي كانت تقودها جماعة الإخوان المسلمين (MB). أدى الانقلاب إلى انقسام الإخوان المسلمين إلى فريقين؛ أحدهما يميل إلى التحرك السياسي والآخر يميل إلى العنف. وتشكلت جماعات "جهاد إخواني" متشددة جديدة تتوافق من الناحية الأيديولوجية مع جماعة الإخوان المسلمين وترتبط بها. تستكشف ورقة الإحاطة هذه أصول حركة الجهاد الإخواني وروابطها مع جماعة الإخوان المسلمين. وتقتفي الورقة أيضا أثر تطور هذه الجماعات وتتتبع تنظيمها وقدراتها المتزايدة من خلال استعراض ثلاث موجات متمايزة من العنف. وتشير الورقة إلى أن كل موجة تميزت بتزايد مستوى تعقيد وفتك الجماعات وهجماتها. ورغم أنها لا تشكل حاليا تهديدا لوجود الحكومة المصرية، إلا أن جماعتي الجهاد الإخواني اللتين تشكلان الموجة الثالثة والحالية من العنف – وهما حركتا حسم ولواء الثورة – تشكلان على الأرجح تهديدا كبيرا طويل الأمد أكثر خطورة من جماعات السلفية الجهادية المعروفة والنشطة في سيناء.

النتائج الرئيسية

- ظهر نوع جديد من التشدد الإسلامي في مصر منذ انقلاب يوليو/تموز 2013 الذي ألقى بالإخوان المسلمين بعيدا عن سدة الحكم. وتمثل الجماعات الإسلامية المتشددة الجديدة المتوافقة والمرتبطة أيديولوجيا مع الإخوان المسلمين نوعا من الجهاد التابع للإخوان المسلمين (الجهاد الإخواني)، على عكس السلفية الجهادية الشائعة والمعروفة.
- منذ أواسط عام 2013، يمكن تحديد ثلاث موجات من العنف على يد جماعات مسلحة تنتهج مبدأ الجهاد الإخواني. وتتميز كل موجة بتزايد مدى فتك وقدرة الجماعات المكونة لتلك الموجة. وتظهر حاليا على مسرح الموجة الثالثة (القائمة) جماعتان جديدتان، وهما حركتا حسم ولواء الثورة.
- يعتبر العنف المصاحب للجهاد الإخواني ثمرة مباشرة لانقلاب يوليو/تموز 2013 وما أعقبه من نتائج. فقد وقع انشقاق في جماعة الإخوان المسلمين الآن، وهناك على أقل تقدير فريقان متنافسان. يميل أحدهما إلى "العمل الثوري" والانخراط المباشر في أعمال العنف، في حين يميل الفريق الآخر إلى اتباع مبدأ التدريجية.
- رغم أن عنف الجهاد الإخواني لا يشكل تهديدا مباشرا لوجود الدولة المصرية أو حكومتها الحالية، إلا أنه يمثل خطرا أمنيا محتملا طويل الأمد.

المقدمة

يجتاح مصر عصيان إسلامي متشدد معقد غير مسبوق منذ الإطاحة بحكومة الإخوان المسلمين بانقلاب عسكري في يوليو/تموز 2013. وفي الجهة الشمالية الشرقية من شبه جزيرة سيناء، تشن الجماعة السلفية الجهادية المحلية، جماعة الدولة الإسلامية – ولاية سيناء، التي كانت تعرف سابقا باسم جماعة أنصار بيت المقدس، عصيانا شاملا باستخدام تكتيكات الإرهاب وكذلك حرب العصابات. وفي وادي النيل في مصر – الجزء الحيوي والقلب النابض للبلد حيث يعيش 97% من سكان البلد (UNEP, 2013, p. 26) – شنت عدة جماعات إسلامية مسلحة هجمات إرهابية ضد الحكومة المركزية، ولكن تأثيرها كان محدودا.

إن جماعة الدولة الإسلامية – ولاية سيناء هي جماعة سلفية جهادية. والسلفية الجهادية هي المذهب الذي تتبعه جماعات مثل تنظيم القاعدة وجماعة الدولة الإسلامية، وهي جماعة مسلحة من غير الدول والتنظيم الأم لجماعة الدولة الإسلامية – ولاية سيناء. يدعو هذا المذهب للعنف واستخدام القوة لتطبيق تفسير متطرف للإسلام السلفي المتشدد. ووجود جماعات السلفية الجهادية المسلحة في سيناء أمر معروف وتتحدث عنه الصحافة الدولية كثيرا. ولكن الجماعات في وادي النيل تمثل نوعا عنيفا آخر من الحركات الإسلامية المسلحة المتوافقة أيديولوجيا مع جماعة الإخوان المسلمين. فهذه الجماعات تتبع مذهبا أفضل وصف ممكن له هو أنه نوع من جهاد الإخوان المسلمين أو الجهاد الإخواني.[1]

تبدأ ورقة الإحاطة هذه بتحليل هذا النوع الجديد من الجهاد الإخواني للجماعات الإسلامية المسلحة من خلال وصف هذا المذهب الجديد. ومن ثم تقوم بالتدقيق على جماعة الإخوان المسلمين وخروجها من السلطة في مصر عام 2013، ويتبع ذلك لمحة عامة عن التطور المعاصر لهذه الجماعات المسلحة، خاصة في منطقة وادي النيل. بعد ذلك، تتقصى الورقة تفاصيل صعود هاتين الجماعتين الجديدتين – حسم ولواء الثورة – وتحلل ما هو معروف أو يمكن تجميعه من المصادر العامة حول علاقتهما بجماعة الإخوان المسلمين. وتختتم الورقة بتقصي التأثير المحتمل لاستخدام هذه الجماعات للعنف على استقرار مصر والإسلام السياسي في مصر.

تستند هذه الورقة إلى المقابلات التي أجراها المؤلف، والمصادر الرئيسية التي نشرتها الجماعات المسلحة التي تم دراستها في هذه الورقة والحكومة المصرية وجماعة الإخوان المسلمين، ومصادر أخرى مفتوحة مثل البحوث الثانوية المنشورة حول الموضوع والتقارير الإعلامية.

الجهاد الإخواني

تتبع الجماعات العنيفة التي تصنف تحت هذه الفئة المنفردة المذهب السياسي الديني والمبادئ الأيديولوجية لجماعة الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية المشابهة. ورغم القواسم المشتركة بين أعضاء جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين الجهاديين في بعض الجوانب، فإنهم يختلفون حول العديد من الأمور المتعلقة بالمذهب والتكتيكات.[2] على سبيل المثال، لا تنغمس الأطراف الدينية التابعة للجهاد الإخواني في فكرة التكفير كما هو الحال مع السلفية الجهادية. ولكن رغم ذلك ينظر الجهاد الإخواني إلى تصرفات الحكومة والجهات المعادية له باعتبارها نوعا من الكفر[3]. علاوة على ذلك، فمذهب الجهاد الإخواني المعاصر لا يركز على التطبيق الفوري للشريعة الإسلامية؛ وإنما يركز أكثر على إسقاط النظام المصري وربما غيره من الأنظمة في المنطقة بدلاً من اهتمامه بتعميم الجهاد على نطاق عالمي. وبالتالي، فإن فكرة الجهاد الإخواني يمكن مقارنتها مع الجناح المسلح لحركة حماس – وهي نفسها جماعة فلسطينية تنحدر من جماعة الإخوان المسلمين الأصلية في مصر.

وقد تجسدت ظاهرة التشدد الجديدة في ثلاث موجات وقعت منذ الإطاحة بالرئيس السابق محمد مرسي وحكومته في عام 2013:

- أواخر عام 2013 وحتى أواسط عام 2014: في هذه الموجة الأولى، كانت الجماعات المسلحة غير محترفة إلى حد كبير، وكان تركيزها منصبا على أعمال العنف صغيرة النطاق مثل إشعال الحرائق والتخريب، مع حالات قليلة من تفجير القنابل الصغيرة وعمليات الاغتيال.
- أواخر عام 2014 وحتى أوائل عام 2016: شهدت الموجة الثانية ظهور جماعات مسلحة أكثر ترابطا مثل حركة المقاومة الشعبية (PRM) والعقاب الثوري (RP) (تتم مناقشتهما أدناه). وكانت هذه الجماعات أفضل قليلا من حيث التسليح وأكثر فتكا وتتبع أيديولوجية منقحة.
- أواسط عام 2016 وحتى الوقت الحاضر: تمثل الموجة الثالثة والمستمرة نضوج هذه الجماعات وتحولها إلى جماعات مسلحة عنيفة أفضل من حيث التدريب والتسليح تجسدت في حركة حسم وحركة لواء الثورة. وقامت حركة حسم على وجه الخصوص بتنفيذ عمليات اغتيال وهجمات معقدة باستخدام السيارات المفخخة (VBIED) وهجمات عادية باستخدام عبوات ناسفة (IED) مضادة للأفراد. وفي خطابها العام، تصف الجماعات المسلحة المنتمية إلى الفكر الديني للجهاد الإخواني نفسها على أنها "المقاومة" ضد الحكومة المصرية ما بعد عام 2013.

وهذا التطور الأخير في مشهد الجماعات المتشددة المصرية هو حصيلة مباشرة للتجربة الفاشلة لجماعة الإخوان المسلمين في السلطة، وما لحقها من خلاف وانقسام داخل التنظيم نفسه. وبالرغم من صغر حجم هذه المجموعات الجديدة من الأطراف المسلحة، فإن تبنيها للعنف يمثل تحديا جديدا للأمن الداخلي المصري ويعتبر مؤشرا على انتشار عمليات تسليح وعسكرة ضمن الجماعات الإسلامية مثل جماعة الإخوان المسلمين.

صعود جماعة الإخوان المسلمين وانهيارها [4]

تعتبر جماعة الإخوان المسلمين من أقدم الجماعات الإسلامية وأكثرها تنظيما في مصر، وكانت من الملامح الرئيسية للحياة السياسية والمجتمع في مصر منذ تأسيسها في عام 1928. ووضع مؤسس الجماعة، حسن البنا، رؤية تهدف في النهاية إلى أسلمة مصر وإعادة إقامة الخلافة الإسلامية من خلال النشاط الاجتماعي والسياسي – وأحيانا، باستخدام العنف. ولهذا السبب، وغيره من الأسباب، تأرجحت علاقة الإخوان المسلمين مع الحكومة المركزية على مر التاريخ ما بين الشراكة والتسامح والعداء المطلق.

خلال الفترة ما بين أربعينات وستينات القرن الماضي، شاركت جماعة الإخوان المسلمين وأفرادها أو خططوا بشكل منتظم لأعمال عنف إلى جانب عملهم السياسي والاجتماعي. وقبل اغتياله في عام 1949، كان حسن البنا نفسه قد أعد جناحا سريا شبه عسكري للعمل كذراع سرية للتنظيم. وقام هذا "الجهاز الخاص"[5] بتنفيذ عدة عمليات اغتيال لشخصيات بارزة وعمليات تفجير استهدفت بشكل رئيسي الأعداء السياسيين لجماعة الإخوان المسلمين وقوات الاحتلال البريطاني (علي عشماوي.

الصندوق 1 تعريفات المصطلحات الرئيسية

فيما يلي التعريفات العملية للمصطلحات والمفاهيم الرئيسية الواردة في هذه الورقة. وتم توفير هذه القائمة لتجنب اختلاط المفاهيم ولتوضيح الغاية المطلوبة.

الإسلام السياسي – الإسلاميون: "الإسلاميون" هو مصطلح عام يطلق على أتباع "الإسلام السياسي،" وهو الاعتقاد بأن الإسلام دين ونظام حكم في آن واحد يجب تطبيقه. ومصطلح "الإسلاميين" هنا يهدف إلى شمول جماعة الإخوان المسلمين ومختلف الجهات الأخرى المناصرة للإسلام السياسي والسلفيين السياسيين (على عكس السلفيين الذين يتجنبون المشاركة السياسية). وبعض الإسلاميين الحلفاء لجماعة الإخوان المسلمين إما مستقلون أو أنشؤوا أحزابهم السياسية أو تنظيماتهم الخاصة، وهذا أيضاً سبب في التمييز بينهم.

السلفية – السلفيون: "السلفية" هي الشكل المتزمت والأصولي من الإسلام والذي يدعو إلى تفسير حرفي بشكل كبير للنصوص والخطابات الدينية. يطلق على أتباع السلفية مصطلح "السلفيين". وهناك عدة مذاهب سلفية مختلفة، ولكن السلفيين الذين تتحدث عنهم هذه الورقة هم السلفيون المنخرطون في السياسة أو أعمال العنف.

السلفية الجهادية – السلفيون الجهاديون: "السلفية الجهادية" مصطلح يستخدم لوصف الأيديولوجية التي يتبعها السلفيون المناصرون للعنف باعتباره المنهج الأساسي لتحقيق التغيير. يرى "السلفيون الجهاديون" في العنف ضرورة لتحقيق هدفهم المشترك في تدمير الأنظمة السياسية القائمة في مختلف أنحاء العالم الإسلامي أولا بغرض إقامة الدولة الإسلامية فيما بعد.

الجهاديون غير السلفيين أو الجهاد الإخواني: يتم استخدام هذين المصطلحين بشكل تبادلي للتمييز بين مختلف الجماعات المسلحة التي تدعم العنف والمستمدة من جماعة الإخوان المسلمين، وبين جماعات السلفية الجهادية المسلحة أو الشبكات الإرهابية القائمة، مثل القاعدة والدولة الإسلامية. ورغم أنهم يختلفون بشكل جوهري عن نظرائهم من السلفيين الجهاديين في ما يتعلق بالعقيدة الدينية والأهداف طويلة الأمد ونطاق العمليات، إلا أن الجهاد الإخواني يدعم أيضا استخدام العنف من أجل تحقيق أهدافه.

التكفير: كلمة عربية تشير إلى اعتبار مسلم آخر كافرا، وهو اتهام يمكن أن يكون خطيرا في سياقات يُعاقب فيها "الكفر" بالموت أو السجن، أو عندما تظل الاحتمالات مرتفعة لنتوج عواقب اجتماعية عن هذا الاتهام. يعتبر السلفيون الجهاديون من تلقاء أنفسهم جميع الحكام والمسؤولين الحكوميين الحاليين في الدول الإسلامية "كفرة". ولا يشترك الجناح العسكري لجماعة الإخوان المسلمين رسميا أو شكليا في هذا المبدأ.

النشيد: مصطلح عربي للأغاني الإسلامية التي يتم غناؤها بدون آلات موسيقية أو بصحبة الآلات الإيقاعية مثل الطبول. وللأناشيد استخدامات متنوعة بالنسبة لمختلف الطوائف الإسلامية، غير أن هذه الورقة تناقش على وجه الخصوص الأناشيد باعتبارها ترانيم حرب للإسلاميين المتطرفين. وبالتالي، يمكن أن تساعد كلمات نشيد معين في فهم أيديولوجية جماعة إسلامية متشددة معينة. علاوة على ذلك، فإن السلفيين الجهاديين ينتجون فقط أناشيد يكون الغناء فيها غير مصحوب بآلات موسيقية لأنهم يحظرون بشدة استخدام الآلات الموسيقية. وإذا تضمنت الأناشيد آلات موسيقية أو استخداما مبالغا للطبول، فيشير ذلك في العادة إلى أن الجماعة التي تستخدمها ليست جماعة سلفية جهادية.

2006). وتم حل تنظيم الإخوان المسلمين رسميا في عام 1948، وبعد إعادة إحيائه لفترة قصيرة في عام 1953، تم حل التنظيم مجددا في عام 1954 على يد الرئيس جمال عبد الناصر (Kandil, 2015, pp. 128–29). غير أن الجناح شبه العسكري قد نجا من هذه الإجراءات الصارمة، وتشكلت خلايا عنيفة جديدة في ستينات القرن الماضي.

وفي زمن الإجراءات الصارمة التي مارسها عبد الناصر، طرح سيد قطب، الزعيم الروحي للإخوان المسلمين، فكرة متطرفة مفادها أن الإسلام لم يعد يُمارس بصورته "الحقيقية"، وبالتالي فإن حكام مصر "كفرة" نتيجة عدم تطبيقهم للشريعة الإسلامية على نطاق قومي[6]. وفي نهاية المطاف، نأت جماعة الإخوان المسلمين بنفسها عن الفكرة الأكثر تطرفا من بين أفكار سيد قطب – التفكير – وتخلت رسميا عن العنف في سبعينات القرن الماضي. ولكن لا يزال سيد قطب يحظى باحترام واسع، وكتاباته تشكل جزءا من عملية التنشئة الثقافية والتعليمية في الجماعة(Kandil, 2015) [7].

وباعتبارها واحدة من أقدم الحركات وأفضلها تنظيما في مصر، فقد حظيت جماعة الإخوان المسلمين بوضع فريد من الاستعداد والجاهزية سمح لها بالعمل في ظل الانفتاح السياسي المفاجئ الذي حصل نتيجة لثورة يناير/كانون الثاني 2011 التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك. وبعد عزل المجلس الأعلى للقوات المسلحة (SCAF) للرئيس مبارك من منصبه في 11 فبراير/شباط، حاول المجلس سريعا أن يعيد البلد إلى ما اعتبره "الوضع الطبيعي" أو "الاستقرار" (Kirkpatrick, 2011). وظهرت علاقة مشحونة ولكن تعاونية بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة وجماعة الإخوان المسلمين في ذلك الوقت (Martini and Taylor, 2011). وقدمت جماعة الإخوان المسلمين نفسها باعتبارها القوة السياسية الأكثر قدرة على تهدئة "الشارع" وضمان مصالح المؤسسة الأمنية القوية في الدولة. ونظرا للوضع المتفوق المبكر لجماعة الإخوان المسلمين مقارنة بغيرها من الجماعات الاجتماعية والقوى السياسية الأقل تنظيما، فقد شجعها ذلك للسعي وراء انتقال سياسي سريع في الشهور التي أعقبت ثورة 2011 – وهو موقف توافق مع رؤية المجلس الأعلى للقوات المسلحة. كان هناك تحالف ضمني بين الإخوان المسلمين والمجلس الأعلى للقوات المسلحة في غير صالح الجماعات المعارضة المنافسة المتنوعة، وتمكنت جماعة الإخوان المسلمين وحلفاؤها الإسلاميون من السيطرة على البرلمان الجديد في أوائل عام 2012 (Kirkpatrick, 2012a).

غير أن مصر كانت بعيدة كل البعد عن الاستقرار السياسي، لأن القوى السياسية المختلفة في مرحلة بعد الثورة حملت رؤى مختلفة ومتعارضة لمستقبل البلد. ونتيجة إلى تاريخها المعقد، شكك كثيرون في جماعة الإخوان المسلمين ومدى صدق التزامها بالقيم الديمقراطية (Blomfield, 2012). وبما أن ربع البرلمان الجديد تقريبا كان يتألف من السلفيين الأصوليين، فلم يساعد ذلك في الحد من الشكوك لأن الكثير من مختلف شرائح المجتمع المصري يعتبرون السلفيين وكلاء للإخوان المسلمين. وخشي غير الإسلاميين في مصر من تغيير دستور الدولة (للسماح بتطبيق العقوبات الإسلامية على سبيل المثال) ومن قيام الإسلاميين في البرلمان الجديد بعمل تغيير لا رجعة فيه على نظام الحكومة والهوية الوطنية في مصر.

تم إجراء الانتخابات الرئاسية في النصف الأول من عام 2012، والتي فاز فيها في نهاية المطاف مرشح الإخوان المسلمين، محمد مرسي، في 24 يونيو/حزيران (Kirkpatrick, 2012b). وما جعل نجاح مرسي في الانتخابات ممكنا هو الموارد التنظيمية الهائلة لجماعة لإخوان المسلمين ومهاراتهم في إدارة الحملات الانتخابية. كما سهّل فوزه (جزئيا على الأقل) رفض المصوتين غير الإسلاميين المعارضين للنظام دعم أحمد شفيق (خصم مرسي في الجولة الثانية من التصويت) لعدة أسباب، منها منصبه السابق كآخر رئيس وزراء في عهد مبارك. غير أن الدعم الشعبي المبكر لمرسي تبخر سريعا، نظرا لتزايد الامتعاض من طريقة جماعة الإخوان المسلمين في الحكم. وبعد أن منح مرسي نفسه صلاحيات تنفيذية تكاد تكون مطلقة بموجب قرار رئاسي في نوفمبر/تشرين الثاني 2012 (Kirkpatrick, 2012c)، تزايد الاستقطاب في مصر نتيجة لتوحيد صفوف الجهات المعارضة. وعارض غير الإسلاميين من مختلف الأطياف – بمن فيهم البعض من داخل مؤسسات الدولة – بشدة حكومة الإخوان المسلمين خلال النصف الأول من عام 2013. ومع فشل مختلف جهود المصالحة في تهدئة الوضع، قام معارضو الحكومة بتنظيم مظاهرات حاشدة في يونيو/حزيران 2013، مع دعوة الكثيرين إلى انتخابات رئاسية مبكرة.

وأدخل هذا الاستقطاب الاجتماعي السياسي المتزايد دينامية جديدة على مظاهرات الشارع المتكررة التي كانت قد هزت مصر منذ عام 2011، والتي كانت موجهة بشكل عام ضد جهات محسوبة على الدولة. ومع أواخر عام 2012، كان المدنيون من المعسكرات السياسية المنافسة يصطدمون بشكل دائم مع بعضهم البعض وليس فقط مع قوات الأمن. غير أن هذه الصدامات تجاوزت حدود المشاجرات في الشارع؛ فقد بدأ المتظاهرون السياسيون من الأطراف المختلفة و"البلطجية" المأجورون باستخدام الأسلحة غير البارودية (أسلحة عدا الأسلحة النارية المستخدمة في قتال الشوارع) والبنادق وذخيرة الخراطيش محلية الصنع والمتوفرة بسهولة خلال مواجهاتهم في الشوارع (Revkin, 2013; Giglio, 2013).

من جهتها، أنشأت جماعة الإخوان المسلمين "تحالفا" مواليا للحكومة يتألف بشكل رئيسي من السلفيين المتطرفين وغيرهم من الإسلاميين، بما في ذلك التنظيم الإرهابي السابق "الجماعة الإسلامية" (Loveluck, 2013)[8]. ودق هذا التحالف جرس الإنذار بالنسبة للعديد من المصريين لأسباب متعددة. فعلى سبيل المثال، كان بعض المصريين قلقا من موقف حكومة مرسي الذي رأوا فيه تساهلا تجاه المصريين الذين يغادرون للقتال في الصراع السوري، وكذلك تجاه شبكات التجنيد والتمويل التي تدعم هذه التعبئة (Batrawy, 2013). وتبنى التحالف الموالي للحكومة خطابا تقسيميا متزايدا. فعلى سبيل المثال، أوعزت شبكات التلفزيون التي يديرها السلفيون إلى أن الخصوم السياسيين للحكومة التي يقودها الإسلاميون ليسوا مسلمين "حقيقيين". وأدى خطاب وسلوك الأحزاب السياسية السلفية ضمن ائتلاف مرسي الحاكم، مجتمعة مع تزايد التعنت في منهج الإخوان المسلمين في الحكم؛ إلى تصور العديد من منافسي الحكومة المحليين أن البلد على شفير عملية استيلاء عدواني من قبل الإسلاميين.

وفي أواخر يونيو/حزيران 2013، قامت جماعة الإخوان المسلمين وحلفائها من الإسلاميين بإقامة معسكري اعتصام رئيسيين لاستباق أي تحرك محتمل ضد حكومة مرسي قد يكون نشأ عن الاحتجاجات التي خططت لها المعارضة. وفي حي مدينة نصر، شرقي القاهرة، أقاموا معسكر رابعة، وأقاموا في الجهة الأخرى من منطقة القاهرة الكبرى، وتحديدا في الجيزة، معسكر النهضة. وتأكدت شكوك الإخوان المسلمين عندما قام وزير الدفاع الذي انتقاه مرسي شخصيا، عبد الفتاح السيسي، بعزله وتعيين رئيس جديد مؤقت، فيما يعتبر انقلابا مدعوما من الشعب (Sigelbaum, 2013; Kirkpatrick, 2013).

وكان كلا معسكري الاعتصام الإسلاميين مصدر جذب للإسلاميين المتطرفين، حيث كان الخطاب الناري المتعنت والطائفي هو الخطاب السائد (McTighe, 2015). وبعد الانقلاب، وافقت قيادات جماعة الإخوان المسلمين داخل المعسكرات على تبني استراتيجية "ثورية" تسعى إلى عكس الانقلاب وتهيئة أنصارهم للمواجهات المتوقعة. وتبع ذلك صدامات دموية في يوليو/تموز وأغسطس/آب 2013، وفي نهاية المطاف قامت الحكومة المصرية الجديدة بفض الاعتصامين بالعنف في 14 أغسطس/آب 2013. وتشير التقديرات إلى مقتل حوالي 1.000 شخص من مؤيدي الإخوان المسلمين في ذلك اليوم (HRW, 2014). وبعد تلك الواقعة بأربعة أشهر، حظرت الحكومة رسميا جماعة الإخوان المسلمين وأعلنتها تنظيما إرهابيا (BBC, 2013).

تفتيت جماعة الإخوان المسلمين

في أعقاب انقلاب يوليو/تموز 2013 والفض الدموي لمعسكرات اعتصام الإخوان المسلمين في أغسطس/آب، برزت الخلافات ضمن جماعة الإخوان المسلمين حول ما إذا كان ينبغي على مرسي وقيادات الإخوان المسلمين تبني منهج "ثوري" من أجل "تطهير" المؤسسات الحكومية من المسؤولين والبيروقراطيين المعارضين للإخوان المسلمين أثناء وجودهم في السلطة، بدلا من المنهج التقليدي القائم على التدريجية الذي تتبعه جماعة الإخوان المسلمين.[9] بل وقال بعضهم إنه لو تبنت قيادات الإخوان المسلمين "موقفا أكثر شدة"، لكان من الممكن تجنب الانقلاب وما أعقبه من نتائج (Lang, Awad, and Katulis, 2013, pp. 12–18).

كانت جماعة الإخوان المسلمين في الواقع تنظيما إسلاميا وصاحبة مشروع راديكالي ولكنه غير واضح المعالم لتحويل مصر إلى دولة إسلامية، إلا أنها كانت قد تبنت منهجا تدريجيا وجده العديد من أعضائها غير فعال ومتعارض تماما مع الرؤية المعلنة للجماعة (Awad, 2017c). ورغم أن القيادات وبعض الأعضاء البارزين بدؤوا في الإعراب عن انفتاح الإخوان المسلمين على الديمقراطية خلال العقود الماضية، فإن القيم الليبرالية الديمقراطية الحديثة لم تدمج قط في المنهج التربوي والتثقيفي للجماعة (Awad, 2017c; 2017d).

وقد هيأت هذه المواجهات المشهد لتفتيت مدوي في أعقاب الإطاحة بالإخوان المسلمين والحملة المشددة التي تعرضوا لها. بالمقابل، فإن هذه الحملة المشددة مهدت الطريق لبروز فريق جديد من الإخوان المسلمين يدعو إلى تبني منهج "ثوري" صريح والتخلي عن المنهج التقليدي للتنظيم المستند إلى التدريجية. وبالنسبة للبعض داخل التنظيم وبين حلفائه الإسلاميين، فكان هذا الأمر يعني تأييد أعمال العنف أو تنفيذها بدرجات متباينة تتراوح ما بين إشعال الحرائق وعمليات التخريب غير المميتة وصولا إلى الاغتيالات.

وفي أعقاب الفض الدموي لمعسكرات الاعتصام في أغسطس/آب 2013، حصل تزايد في مستوى العنف مع ارتكاب العديد من الإسلاميين ومؤيديهم للعديد من أعمال العنف في مختلف أنحاء البلد. ومن الأمثلة على ذلك قيام حشود إسلاميين مؤيدين لجماعة الإخوان المسلمين في صعيد مصر بحرق عشرات الكنائس (Powers, 2013). كما قام إسلاميون مؤيدون لجماعة الإخوان المسلمين بالسيطرة على قرية دلجا في المنيا لبضعة أشهر (Kingsley, 2013). وفي القاهرة الكبرى، تحول معقل الإسلاميين في كرداسة في الجيزة إلى منطقة مشتعلة. حيث قام الإسلاميون في القرية بنهب قسم شرطة محلي وقتل الضباط ومجندي الشرطة في داخله. ولم تستعد السلطات السيطرة إلا بعد معارك مسلحة عنيفة (AP, 2013). وانتهز مقاتلو السلفية الجهادية في سيناء الفرصة التي أوجدتها هذه الفوضى السياسية وقتلوا عشرات الجنود في الأشهر التي تلت انقلاب يوليو/تموز 2013، مطلقين شرارة عصيان دموي لا يزال مستمرا حتى يومنا هذا (Awad and Hashem, 2015).

وفي خضم أعمال العنف المتزامنة هذه، والتي كان العديد منها وليد اللحظة، ظهرت لمصر لمحة بسيطة عما قد تكون عليه المواجهة بين الإسلاميين والحكومة. فمعاقل الإسلاميين يمكن أن تتحول إلى جيوب للعنف المسلح والإرهاب ضد الدولة والأقليات. وبالمقابل، يمكن أن تواجه هذه المعاقل كامل وطأة أجهزة الأمن في الدولة. غير أن الإسلاميين فشلوا في التصعيد واستغلال العنف الحاصل في أواخر عام 2013. وقد يعزى هذا الأمر إلى الافتقاد إلى القيادة المنظمة والانقسام اللاحق لجماعة الإخوان المسلمين والانشقاقات الداخلية فيها التي نجمت عن اعتقال آلاف الإسلاميين في أعقاب مذبحة معسكر رابعة. وقد أدت هذه الفوضى التنظيمية إلى عنف غير فعال وضيق النطاق بدلا من هجوم مستمر على الدولة.

وخشي بعض قيادات الإخوان المسلمين – وخصوصا من الرعيل الأول (المسمى بالحرس القديم) – من مسار العصيان المسلح، مؤمنين بأنهم لا يمكن أن ينتصروا في معركة من هذا النوع ضد قوات الأمن (Awad, 2017d). وقد حث من تبقى من قيادات الإخوان المسلمين على الاحتجاج ووافقوا بهدوء على أعمال عنف ضيقة النطاق (مثلا، حرق سيارات الشرطة أو أعمال تخريب أخرى) أو تعاملوا مع هذه الحوادث على أنها رد فعل لا مفر منه من قبل المؤيدين الرئيسيين لجماعة الإخوان المسلمين (Awad, 2017d).

وفي مرحلة ما من أواخر عام 2013 ومطلع عام 2014، أشارت المزاعم إلى قيام الزعيم البارز في جماعة الإخوان المسلمين محمد كمال وآخرين – من ضمنهم العديد من القيادات الشابة والمؤيدين – بتأسيس "لجان عمليات خاصة" مكلفة بتنفيذ هجمات صغيرة النطاق كجزء من استراتيجية "التشتيت والاستنزاف" التي تستهدف الحكومة المصرية[10]. وكان قد تم اختيار كمال ليترأس اللجنة التنفيذية المؤقتة لجماعة الإخوان المسلمين، المعروفة باسم اللجنة الإدارية العليا، وتولى فعليا مقاليد قيادة جماعة الإخوان المسلمين داخل مصر في هذه الفترة (Awad, 2017d). ورغم أن معظم قيادات الإخوان المسلمين بدوا موافقين مبدئيا على تأييد أعمال العنف ضيقة المستوى وغير المميتة، فإن هذا الإجماع بدأ يضعف مع تصاعد أعمال العنف التي يزعم أنها منسوبة للجان الجديدة (Awad, 2017d).

وقد هيأ هذا الخلاف حول الاستراتيجية الفرصة لانشقاق لاحق داخل جماعة الإخوان المسلمين بين فريقين يمثلان فئات مختلفة ضمن الجماعة. وفي وقت لاحق، فإن الانقسامات الداخلية في جماعة الإخوان المسلمين خلال

الجدول 1: سلاسل علاقات سببية مختارة من الوفيات الناتجة عن النزاع المسلح إلى الوفيات غير المباشرة الناتجة عن النزاع

"الموجة" الفترة الزمنية	خصائص الجماعة	الأسلحة شائعة الاستخدام	تقدير حدة العنف	الجماعات المسلحة المرتبطة
الموجة الأولى أواخر عام 2013 وحتى أواسط عام 2014	قليلة التدريب أو غير مدربة، غير منظمة، تفتقر إلى القيادة والتحكم، غير مميتة إلى حد كبير	قنابل المولوتوف وأحيانا المسدسات	متدنية	• حركة ولّع • حركة مولوتوف • حركة إعدام • "المجهولون"
الموجة الثانية أواخر عام 2014 وحتى أوائل عام 2016	صورة مصقولة أكثر مع امتلاك مواقع إلكترونية، خطاب محسن، مميتة ولكنها كانت تفتقر للتدريب المتخصص	أسلحة خفيفة وعبوات ناسفة بدائية	متوسطة إلى مرتفعة	• حركة العقاب الثوري • حركة المقاومة الشعبية
الموجة الثالثة أواسط عام 2016 وحتى الوقت الحاضر	أنظمة قيادة وتحكم جيدة، تدريب متخصص، تركيز على الخطابات الأيديولوجية والسياسية والبيانات العسكرية	بنادق هجومية، عبوات ناسفة، سيارات مفخخة	مرتفعة	• حسم • لواء الثورة

الفترة ما بين عامي 2015 – 2016 أدت إلى تنافر استراتيجي داخل التنظيم حيث وقع جدال حاد بين القيادات حول مسألة العنف (Awad, 2016b; Tadros, 2015). وحاول الحرس القديم في الجماعة – ممثلا بمحمود عزت القائم بأعمال المرشد العام، وإبراهيم منير نائب المرشد العام المقيم في لندن، ومحمود حسين الأمين العام – استعادة زمام السيطرة على جماعة الإخوان المسلمين. وقد رفضوا ظاهريا تصعيد العنف وما يسمى "بالعمل الثوري" الذي يتزعمه "الحرس الجديد" المنافس بقيادة محمد كمال ورفاقه. وتشير المزاعم إلى أن الحرس القديم قطع التمويل عن مكاتب الإخوان المسلمين التابعة للحرس الجديد التي لم تمتثل لهم، الأمر الذي أثر على تمويل أعمال العنف (Awad, 2016b). وقد قتل محمد كمال في مداهمة للشرطة المصرية في أواخر عام 2016 (حمامة، 2016).

وفي الوقت الراهن، فإن الانقسام بين الفريقين وصل إلى انفصال واضح. والحرس الجديد يطالب الآن بقيادة التنظيم برمته، مع تغيير اسم المكتب التنفيذي ليصبح "المكتب العام للإخوان المسلمين" (الإخوان المسلمون، 2016ب).

ظهور الجماعات العنيفة المرتبطة بالإخوان المسلمين بعد عام ٢٠١٣

في أعقاب انقلاب يوليو/تموز 2013 وسلسلة من المواجهات الدموية بين الإسلاميين والحكومة الجديدة، تطلع البعض من الإخوان المسلمين وغيرهم من الحلفاء الإسلاميين إلى القيام بأعمال عنف ضد الحكومة. واستند هؤلاء الإسلاميون المطالبون بالعنف في تبرير تصرفاتهم إلى أسس دينية وسياسية. وخلال ذلك الأمر، قاموا بالاستيلاء على الخطاب الثوري لوضع اقتتالهم الحزبي في إطار صراع أشمل لاستمرار ثورة 2011 الشعبية. وكانت المواجهات المبكرة مع الحكومة بعد إخلاء معسكرات الاعتصام في أغسطس/آب مقتصرة إلى حد كبير على الجامعات حيث ينشط الطلاب الإسلاميون بشكل كبير، وخصوصا جامعة الأزهر، والتي تبين لاحقا أنها مصدر تجنيد هام لمتشددين إسلاميين جدد[11]. وقعت أيضا صدامات متكررة في الشوارع، ومع تنامي وتيرة العنف خلال خريف 2013، بدأ المزيد من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين والجماعات التابعة لها في تبرير حمل الأسلحة النارية والأسلحة غير البارودية بذريعة الدفاع عن النفس.

والعديد من هؤلاء التابعين لجماعة الإخوان المسلمين كانوا بالفعل جزءا مما يسمى "بلجان الردع"، وهي النسخة الأحدث من اللجان المؤقتة التي نظمتها جماعة الإخوان المسلمين والتي ظهرت تاريخيا خلال أوقات الأزمات للعمل كنوع من الحرس غير المسلح[12]. ووفقا لأقوال عضو سابق في جماعة الإخوان المسلمين تعامل مع هذه اللجان بشكل مباشر، فقد كان يتم تجنيد أعضاء الإخوان المسلمين الذين يتمتعون بأفضل لياقة بدنية للقيام بهذا النوع من العمل وكانت الوحدات المؤلفة من هؤلاء المجندين موجودة للدفاع عن معسكر رابعة[13]. وبررت جماعة الإخوان المسلمين على المستوى الداخلي اعتمادها على هذه اللجان المؤقتة في السابق بالقول إن تلك الجماعات لم تحمل الأسلحة النارية، وإنها كانت ضرورية في ضوء ميل الجماعة التاريخي إلى الاشتباك الجسدي مع الشرطة أو أعضاء الفصائل السياسية الأخرى. لكن وبحلول أواخر عام 2013، تدهور الوضع بشكل عام إلى حدٍ بدأت فيه حوادث العنف المسلح بالتزايد.

وكان عنف الجماعات الإسلامية العنيفة المنظمة المعروفة الأولى في الفترة ما بين أواخر عام 2013 ومطلع عام 2014 عموما مقتصرا على استخدام قنابل المولوتوف. وكانت من وقت لآخر تستخدم المسدسات – في بعض الأحيان تكون محلية الصنع – لمهاجمة ضباط الشرطة وما يسمون بالبلطجية الذين يزعم أنهم يعملون مع السلطات (Awad and Hashem, 2015, pp. 9–14; Tadros, 2015). وكانت أسماء هذه الجماعات تعبر عنها؛ فكانت مجموعة تحمل اسم "مولوتوف" (الزجاجات الحارقة) وأخرى اسمها "ولّع" (أي "أشعل النار") وثالثة تسمي نفسها "حركة إعدام". غير أن غالبية هذه الجماعات لم تحمل أسماء معينة وكان يشار إليها مجتمعة باسم "المجهولين". وشاركت هذه الجماعات في أعمال عنف تتراوح ما بين إشعال الحرائق إلى إطلاق النار أحيانا على رجال الشرطة أو المدنيين المتعاونين معهم على حد مزاعمهم. وتسببت أعمالهم بإصابات وصلت في بعض الأحيان إلى حد الوفيات. وزعمت سلطات الدولة أن هذا النشاط قد صرحت به لجان العمليات الخاصة التابعة لجماعة الإخوان المسلمين (SIS, n.d.). وبالرغم من أن الهجمات في هذه الفترة أرهقت كاهل قوات الشرطة، فإن تدني حدة العنف فيها أوحى بأنها يمكن أن تكون مؤقتة – أي أن الشباب الإسلاميين الغاضبين ينفسون ببساطة عن غضبهم وإحباطهم بعد عزل مرسي من السلطة. ولكن رسائل هذه الجماعات كانت متعنتة وأشارت إلى عزمهم على طلب الثأر مدفوعين بالمعتقد الأيديولوجي المستوحى من الدين وهو "الجهاد المقدس". كما كانت هناك تقارير عن فريق ضمن جماعة الإخوان المسلمين يحرض على هذه الجهود المتطرفة وينظمها ويمولها (Awad and Hashem, 2015, pp. 9–16; Hamama, 2017b).

وبعد صيف هادئ نسبيا، ظهر المزيد من الجماعات الإسلامية المؤيدة للعنف بين خريف عام 2014 وربيع عام 2015 [14]. ودعت هذه الجماعات إلى "المقاومة الشعبية" وتبنت صراحة استخدام الأسلحة النارية. وتردد صدى هذه الدعوة إلى استخدام العنف في وسائل الإعلام والمواقع الإلكترونية وحسابات التواصل الاجتماعي التابعة لجماعة الإخوان المسلمين

صور دعائية نشرتها حركة لواء الثورة على وسائل التواصل الاجتماعي تظهر فيها الأسلحة والذخيرة. المصدر: تويتر/مختار عوض، 2016

أو المتعاطفة معها، والتي حثت على التصعيد والتحريض على أساس ديني وأيديولوجي (Awad and Brown, 2015).

وتحولت الدعوات إلى رسائل دعم للموجة الثانية من الجماعات المسلحة عند ظهورها. من الأمثلة على ذلك ما دعا إليه ضيف على قناة مصر الآن التي يديرها الإخوان المسلمون (والتي تم تغيير اسمها لاحقا إلى قناة وطن)، حيث دعا إحدى هذه الجماعات المسلحة إلى توجيه سلاحها نحو الشخصيات الإعلامية الموالية للنظام (مصر الآن، 2015)[51]. وعمل تزايد أعمال العنف بشكل عام على ضمان بقاء الظروف على أرض الواقع مهيأة لظهور العنف الإسلامي بصورة السلفية الجهادية والجهاد الإخواني.

وبدأت الموجة الثانية من الهجمات العنيفة المرتبطة بعناصر داخل جماعة الإخوان المسلمين المنقسمة والمتفككة في أواخر عام 2014 ومطلع عام 2015. وفي أغسطس/آب 2014، وبالتزامن مع الذكرى الأولى لقيام الدولة بفض معسكرات اعتصام الإسلاميين بالعنف، أعلنت جماعة تطلق على نفسها اسم "حركة المقاومة الشعبية" عن تأسيسها (PRM-Egypt, 2014). وقامت حركة المقاومة الشعبية بتنفيذ هجمات صغيرة وغير معقدة باستخدام عبوات ناسفة. وفي يناير/كانون الثاني 2015، ظهرت جماعة جديدة وأكثر تطورا تحت اسم العقاب الثوري. وتزامن توقيت تشكيل جماعة العقاب الثوري مع ما قاله أحد قادة الإخوان المسلمين، مجدي شلش، أحد معاوني محمد كمال، عن استراتيجية فريق كمال المؤيد للعنف للتصعيد ضد النظام (تلفزيون مكملين، 2016). وحددت المصادر الإسلامية أيضا حركة العقاب الثوري على أنها مرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين (يوسف، 2016). وادعت تقارير صحفية تحقيقية قامت بها الشبكة الإعلامية المصرية المستقلة "مدى مصر" أنه وفي الوقت الذي تولى فيه كمال قيادة الإخوان المسلمين، قامت جماعة الإخوان المسلمين بتأسيس حركتي العقاب الثوري والمقاومة الشعبية بالتحديد (Hamama, 2017b).

وخلال سنة تقريباً من النشاط، قامت حركة العقاب الثوري بتنفيذ 157 هجمة في 18 محافظة. ونصف هذه الهجمات تقريبا (43%) وقعت في معقل جماعة الإخوان المسلمين في الفيوم والتي تقع ضمن نطاق مصر الوسطى (العقاب الثوري، 2016). وبالرغم من فشل حركة العقاب الثوري في ترك أثر استراتيجي هام، إلا أن نطاق وصولها ومثابرتها كانا لافتين. وقد اعتمدت الجماعة بشكل رئيسي على الأسلحة الخفيفة والعبوات الناسفة البدائية لاستهداف قوات الأمن. ووفقا للأرقام التي نشرتها الجماعة، فإن 50% من عملياتها كانت عبارة عن تفجيرات، و45% على الأقل هجمات مسلحة (غالبا كمائن لضباط الشرطة في المناطق النائية) والبقية عبارة عن عمليات اغتيال (Awad and Hashem, 2015, pp. 13–14; Awad, n.d.).

واستخدمت الجماعة أسلحة خفيفة في أكثر من 51 هجوما، وكانت بشكل رئيسي بنادق من طراز كلاشنكوف. كما ادعت استخدامها للقنابل اليدوية في مناسبتين على الأقل. وادعت حركة العقاب الثوري أنها قتلت على الأقل 157 فردا من قوات الأمن، بالرغم من أنه لم يمكن التحقق من هذا الرقم بشكل مستقل (العقاب الثوري، 2015ب).

وحدثت إحدى أكثر عمليات حركة العقاب الثوري تعقيدا في أغسطس/آب 2015 عندما استهدفت حافلة تقل رجال شرطة بعبوة ناسفة (العقاب الثوري، 2015د). وأدى الهجوم إلى مقتل اثنين وإصابة عشرات آخرين. ونشرت حركة العقاب الثوري مقطع فيديو تتبنى فيه الهجوم ويظهر فيه نشيدها الإسلامي الأصلي واسمه "عندما يأتي الحساب" (العقاب الثوري، 2015د). وكان تسجيل النشيد أيضا دليلا على أن الجماعة كانت أكثر تعقيدا وتملك موارد أكثر من الجماعات المشابهة التي سبقتها[16].

وبصورة مشابهة للعديد من الجماعات الجهادية المعاصرة، فقد استخدمت حركة العقاب الثوري مقاطع فيديو مثل المقطع الذي تحدثنا عنه أعلاه لتعلن للعالم عن نفسها وأعمالها. وربما كان مقطع الفيديو الأبرز والأكثر ترويعا من بين مقاطع الفيديو التي نشرتها هو المقطع الذي نشرته في يونيو/حزيران 2015، قبل بضعة أشهر من مقطع الفيديو الذي يصور الهجوم على الحافلة في أغسطس/آب 2015. ويظهر هذا الفيديو عملية إعدام لشخص مدني اتهمته حركة العقاب الثوري بأنه مخبر (العقاب الثوري، 2015ج). ومن الواضح أن هذا الفيديو مستوحى من طريقة جماعات السلفية الجهادية المعاصرة في إنتاج مقاطع الفيديو. كما ظهرت في الفيديو آيات من القرآن تبرر "القصاص" إضافة إلى أناشيد جهادية قديمة من أوائل الألفية الثانية. ويشير استخدام الأناشيد الجهادية القديمة إلى الشخصية الإسلامية للجماعة، مع تعمدها أن تنأى بنفسها عن الظهور بمظهر المتأثر بجماعات السلفية الجهادية المعاصرة، مثل الدولة الإسلامية، التي تملك أناشيدها الخاصة التي تميزها.

كما تضمنت مقاطع فيديو حركة العقاب الثوري بشكل متكرر صورا لإسلاميين يتعرضون للضرب على أيدي السلطات، إلى جانب استشهادها بخطاب ديني مشابه لجماعة الإخوان المسلمين والإسلاميين الموالين لها. وأكثر ما يميز هذا النوع من الخطاب هو عدم تكفير الخصوم المختلفين، وفي الوقت نفسه فإنه يصف أعمالهم بأنها نوع من الكفر. وهذا فارق جوهري بين الإسلاميين في السلفية الجهادية والسلفية غير الجهادية: فجماعة الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية المتوافقة معها أيديولوجيا أو ميدانيا لا تمارس التكفير رسميا.

ولم تنشر حركة العقاب الثوري تأبينا للقادة أو الأعضاء الذين يقتلون؛ أو أي معلومات أخرى يمكن أن تكشف عن هويتهم. ولهذا السبب، فليس هناك الكثير من المعلومات عن تسلسلها الهرمي وأعضائها. كما أن المصدر المحدد لأسلحتها غير معروف، رغم أن المزاعم تفيد بأن ترسانتها تشمل أسلحة نارية تستخدمها السلطات بشكل قياسي تم الاستيلاء عليها من هجمات على قوات الأمن المصرية. وزعمت السلطات المصرية بأنها ألقت القبض على أفراد من جماعة الإخوان المسلمين ينتمون إلى حركة العقاب الثوري (MENA, 2015).

ومع نهاية عام 2015 وبداية عام 2016، بدأ نشاط حركة العقاب الثوري – وأعمال العنف بشكل عام في البر الرئيسي المصري – بالتراجع مع تصاعد الانقسامات داخل جماعة الإخوان المسلمين واستعادة قوات الأمن لليد العليا. وكانت إحدى آخر الهجمات التي أعلنت حركة العقاب الثوري مسؤوليتها عنها في يناير/كانون الثاني 2016، بعد انفجار مصنع للعبوات الناسفة في الجيزة. والغريب في الأمر أن جماعة الدولة الإسلامية – ولاية سيناء (IS-SP)، والتي كانت تملك خلايا تعمل في الجيزة ومنطقة القاهرة الكبرى، أعلنت أيضا مسؤوليتها عن نفس الهجوم. ولا يزال من غير الواضح ما هي الآثار المترتبة على هذه الادعاءات المزدوجة، لأنها نادرة جدا في مصر (Asher-Schapiro, 2016). وربما تشير إلى نوع من التداخل بين أعضاء الجماعتين عندما كانتا تعملان في نفس المنطقة.

حسم ولواء الثورة

شهد صيف عام 2016 ظهور جماعتين مسلحتين جديدتين أكثر تعقيدا بكثير في البر الرئيسي المصري، وهما حركتا حسم ولواء الثورة. وحسم هي اختصار لاسم الجماعة الكامل وهو حركة سواعد مصر (Awad, 2016c). وتشكل حركتا حسم ولواء الثورة معا الموجة الثالثة من جماعات الجهاد الإخواني المشار إليها أعلاه. ومن ناحية هامة، يبدو أن الجماعتين ولدتا من رحم لجان العمليات الخاصة التابعة لجماعة الإخوان المسلمين والعقاب الثوري، وبالتالي فهما تمثلان تطور جماعات الجهاد الإخواني المسلحة (Awad, 2016c; Hamama, 2016).

حسم

أولى العمليات المعروفة لحركة حسم كانت كمينا مسلحا في 16 يوليو/تموز 2016 استهدف رئيس مباحث محلياً في محافظة الفيوم (حسم، 2016أ). وكانت طريقة تنفيذ الهجوم شبيهة بطريقة عمل حركة العقاب الثوري وتمت في ما يعتبر معقل حركة العقاب الثوري التقليدي في الفيوم. وتسبب هذا الهجوم الأول في زيادة المخاوف بأن حركة حسم هي استمرار لحركة

العقاب الثوري على البر الرئيسي، ولكن تحت اسم جديد وقيادة جديدة.

أما الهجوم الثاني للجماعة فأعطاها أهمية على المستوى الوطني بعد محاولة اغتيال المفتي السابق، علي جمعة، في أغسطس/آب 2016. ووقع الهجوم في الجيزة، غرب مدينة القاهرة (حسم، 2016ب). وبالرغم من أن جمعة لا يحظى بشعبية في أوساط الإسلاميين المناوئين للحكومة، إلا أنه يحظى بشعبية كبيرة في مصر وكان يمكن أن يكون لموته أصداء صادمة في المجتمع المصري. وربما الأهم من ذلك أنه في حالة وفاة جمعة، فإن الدعم الذي يحظى به الرئيسي السيسي من قبل رجال الدين الإسلامي كان سيتزعزع بشكل كبير. وأعطى استهداف جمعة مؤشرا على تصعيد في الاستراتيجية الإرهابية لحركة حسم والجماعات الإسلامية المرافقة، مما أوحى بأن أي شخصية مدنية عامة تدعم النظام المصري تعتبر هدفا محتملا. ومن المثير للاهتمام الذكر بأن حركة العقاب الثوري كانت قد استهدفت جمعة أيضا قبل ذلك بعام من خلال زرع متفجرات دمرت أحد منازله (العقاب الثوري، 2015أ؛ حسين أبو العلا. 2015).

وقامت حركة حسم بتنفيذ عمليتي اغتيال أخريين ناجحتين لضابطي شرطة متدنيي الرتبة، واحد في الجيزة (في سبتمبر/أيلول 2016) والآخر في البحيرة (في أكتوبر/تشرين الأول 2016). وكان الضحية الثانية يعمل في جهاز الأمن الوطني، وهو وكالة الاستخبارات الداخلية في مصر (حسم، 2016د; 2016و). كما هاجمت حركة حسم شخصا مدنيا وقتلته في دمياط في مارس/أذار 2017، زاعمة أن الضحية كان "بلطجيا" مأجورا يعمل مع مؤسسات الأمن في الدولة (حسم، 2017ب). وقامت حركة حسم بزرع عبوة ناسفة استهدفت ناديا للضباط في دمياط (في سبتمبر/أيلول 2016) وموكبا أمنيا في القليوبية (في مارس/أذار 2017) (حسم، 2016ج; 2017ج). وكان هجومها الأكثر تعقيدا حتى الآن هو محاولة اغتيال النائب العام المساعد المصري باستخدام سيارة مفخخة في التجمع الخامس شرقي منطقة القاهرة في سبتمبر/أيلول 2016 (حسم، 2016هـ). واستهدف هجوم آخر فاشل بسيارة مفخخة في نوفمبر/تشرين الثاني 2016، شرقي القاهرة أيضا، قاضيا بارزا ينظر في القضايا القانونية الخاصة بجماعة الإخوان المسلمين، بما في ذلك قضية الرئيس السابق محمد مرسي (حسم، 2016ز؛ أشرف عبد الحميد 2016).

وأصبحت عمليات حركة حسم الأخيرة أكثر جرأة. ففي مايو/أيار 2017، هاجمت وحدة تسمى "صقور حسم" (وهي وحدة تصفها حركة حسم بأنها وحدة "القوات الخاصة" التابعة لها) نقطة تفتيش شرطة. وأدى الهجوم إلى مقتل ثلاثة من رجال الشرطة على الأقل وقامت حركة حسم بسرقة أسلحتهم (حسم، 2017د). وفي يونيو/حزيران 2017، قامت الجماعة بزرع عبوة ناسفة جنوبي القاهرة استهدفت مركبة شرطة وأدت إلى مقتل ضابط شرطة وإصابة أربعة آخرين (حسم، 2017). وفي يوليو/تموز 2017، قامت الجماعة باغتيال ضابط أمن وطني برتبة عالية في محافظة القليوبية ونصبت كمينا لموكب شرطة في الفيوم (حسم، 2017و; 2017ز).

ويبدو أن التوزيع الجغرافي للهجمات متعمد. حيث يبدو أن حركة حسم تحاول أن تعطي صورة عن نفسها بأنها ليست مجرد عصيان محلي، بل مصدر تهديد على المستوى الوطني - ربما في محاولة لإعطاء انطباع بأنها قد تتمكن يوما ما من التغلب على الخدمات الأمنية من خلال عمليات متزامنة تقوم بها خلايا مسلحة متعددة في مناطق مختلفة.

لواء الثورة

بالمقابل، فإن حركة لواء الثورة أقل نشاطا بكثير. وأول عملية قامت بها الجماعة كانت هجوما مسلحا على نقطة تفتيش شرطة هادئة في المنوفية في أواخر أغسطس/آب 2016 (لواء الثورة، 2016أ). وأظهرت الصور التي نشرتها الجماعة (ومقطع الفيديو لاحقا) رجلين مسلحين مدربين جيدا يقفزان من سيارة ويستوليان على نقطة التفتيش بكل سهولة.

وخطاب الجماعة شبيه بخطاب حركة حسم من حيث إبراز نفسها على أنها "ثورية" وأنها ذات توجهات إسلامية، رغم أنها (مثل حركة حسم) لا تشارك في تكفير الأفراد. ويظهر شعار لواء الثورة مقاتلا يحمل علما أخضر مكتوبا عليه (الله أكبر).

وكان أول مقطع فيديو للمجموعة بعنوان "ثأر الأحرار" وتم نشره في سبتمبر/أيلول 2016 (لواء الثورة، 2016ب). وبدأ الفيديو بتلاوة آيات من القرآن "أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ" (سورة الحج، الآية 39). وتبع تلك الآية صور للفض القسري لمعسكر رابعة وأعمال أخرى تصور الشرطة وهي تسيء لمختلف المتظاهرين الإسلاميين. وفي مقطع الفيديو، يظهر رجل مقنع وهو يحذر "الخونة" و"الجزار المجنون" (في إشارة إلى الرئيس السيسي) من القصاص ويخبر "مرتزقة" الشرطة بأنهم سيكون هدفا أيضا طالما بقوا على دعمهم للسيسي.

وتكتيكات جماعة لواء الثورة وأهدافها مشابهة لحرك حسم. فقد استخدمت الجماعة العبوات الناسفة في هجماتها واستهدفت منشأة لتدريب الشرطة في محافظة الغربية في منطقة

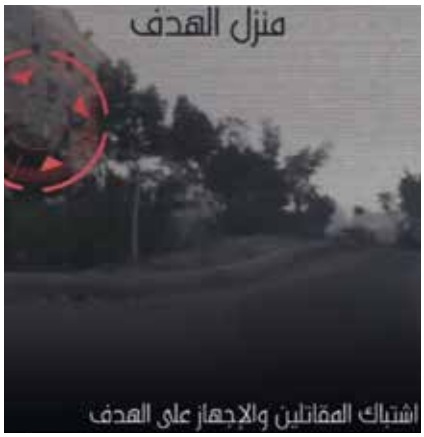

مجموعة من التقارير المصورة لهجمات قامت بها حركة حسم (إلى اليسار) وحركة لواء الثورة (إلى اليمين). المصدر: Max-Security.com، 2017

الدلتا في أبريل/نيسان 2017 (لواء الثورة، 2017ب). ووقعت أهم هجماتها في أكتوبر/تشرين الأول 2016 عندما اغتالت الجماعة العميد عادل رجائي أمام منزله في القاهرة (لواء الثورة، 2016ب).

في أعقاب هذا الاغتيال، نشرت حركة لواء الثورة لقطات لتهديدات أخرى بالقتل كانت قد أرسلتها (عبر تطبيق الواتس اب) إلى شخصيات بارزة موالية للنظام، منها وزير العدل السابق أحمد الزند، والمحامي القبطي الشهير نجيب جبرائيل، ورجل الأعمال أحمد أبو هشيمة، والصحفي المعروف خالد صلاح. وأكد متلقو هذه التهديدات صحتها وتم التحقيق فيها من قبل السلطات المصرية. وهذا الأمر على قدر من الأهمية لأن التهديدات تشير إلى نية الجماعة في استهداف الشخصيات العامة المدنية الموالية للنظام، كما هي الحال مع حركة حسم. وربما كان التهديد الأكثر نذيرا بالسوء هو التهديد الموجه لجبرائيل، وهو محامي معروف بشكل رئيسي بتمثيله للقضايا المسيحية واتخاذ مواقف معادية للإسلاميين. وهو أول مسيحي قبطي يتم تخصيصه بالذكر خلال الموجة الثالثة من العنف، مما يشير إلى أن حركتي حسم ولواء الثورة مستعدتان أيضا للمشاركة في الاستهداف الطائفي.

الأسلحة والتكتيكات

لا يبدو أن الأسلحة التي تستخدمها حركتا حسم ولواء الثورة مختلفة كثيرا عن تلك التي استخدمتها حركة العقاب الثوري من قبلهما. والاستثناء البارز هو تزايد فعالية العبوات الناسفة المستخدمة في الهجمات التي تشنها الجماعتان مقارنة بالعبوات الناسفة التي استخدمتها حركة العقاب الثوري وحركة المقاومة الشعبية. ويشير تحليل للأسلحة التي ظهرت في منشورات حركة حسم أنها ربما تستخدم البنادق من طراز كلاشنكوف والتي من المرجح أن تكون من أصول ألبانية أو صينية، بما في ذلك بنادق من نوع 56 صينية الصنع[17]. وشملت الأسلحة الأخرى التي تستخدمها الجماعتان (وحركة العقاب الثوري من قبلهما) بنادق مصرية تم على الأرجح نهبها من قوات حكومية في أعقاب هجمات ناجحة.

وتركز حركتا حسم ولواء الثورة على الاغتيالات المستهدفة وتُظهران مستوى من التدريب والقدرة لم يشْهَد له في وادي النيل مثيلا منذ عقود بين الجماعات الجهادية غير السلفية. والتركيز على الاغتيالات هو على الأرجح نتيجة التعلم من إخفاقات الجماعات السابقة. فالجماعات الأولى ركزت على تنفيذ عدد كبير من العمليات بدلا من اختيار أهداف ذات قيمة عالية. كما استخدمت هذه الجماعات مواردها المحدودة جدا في إشعال الحرائق والعبوات الناسفة البدائية وغير الفعالة وأعمال التخريب الأخرى. ورغم أن عدد الهجمات أرهق الشرطة في البداية، فإن الهجمات بحد ذاتها لم تكن خطيرة بما فيه الكفاية لتؤدي إلى تراجع سيطرة الحكومة على المناطق المستهدفة. بالمقابل، فإن حملات الاغتيالات المستهدفة التي تشنها حركتا حسم ولواء الثورة، والتي تتجاوز ضباط الرتب الدنيا وتستهدف بشكل خاص الشخصيات العامة المدنية، هي استراتيجية تهدف إلى تحدي النظام المصري واختبار مدى ثقة الشعب في مقدار سيطرة النظام على الأمن الداخلي.

وتظهر الخريطة 2 التوزيع الجغرافي لهجمات حركتي حسم ولواء الثورة، ومجموعها 17 عملية، مقارنة بهجمات حركة العقاب الثوري، والتي بلغت 157 عملية بالمجمل. وبالرغم من قلة تواتر هجمات حركتي حسم ولواء الثورة مقارنة بهجمات حركة العقاب الثوري، فإن الحركتين قد اكتسبتا شهرة أكبر بسبب الأهداف المحددة ومستوى التعقيد في هجماتهما. إضافة لذلك، وبدلا من التركيز على مصر الوسطى، التي تشمل الفيوم وبني سويف، ركزت حركتا حسم ولواء الثورة أكثر على منطقة القاهرة الكبرى (القاهرة والجيزة والقليوبية) إضافة إلى منطقة الدلتا. والقرب من العاصمة ومراكز التجمعات السكانية يجعل هذه الهجمات الإرهابية التي نفذتها الحركتان أكثر فاعلية لأن شريحة أكبر من المواطنين يشعرون بأخطارها.

الروابط عبر الحدود والروابط بجماعة الإخوان المسلمين

تعتبر الروابط عبر الحدود جانبا هاما وضروريا لفهم التطور الحالي للتشدد داخل مصر. فعملاء حركتي حسم ولواء الثورة يستغلون ما يبدو أنه تدريب متخصص ربما حصلوا عليه لتنفيذ عملياتهم المسلحة. وتزايد قدرة الجماعتين قد يعود على الأرجح إلى المعرفة العملية التي اكتسبوها ممن تزعم سلطات الدولة أنهم مقاتلون عادوا إلى مصر من مناطق النزاعات في بلدان أخرى. وقد حذرت السلطات المصرية مؤخرا من وجود رجال سافروا إلى السودان وسوريا وليبيا والعراق وعادوا إلى مصر دون أن يكتشف أمرهم أحد (ملش، 2016). ويمثل المقاتلون الأجانب أيضا مصدرا محتملا للفاعلية الميدانية المتزايدة، كما ظهر في مشاهد لمعسكر تدريب في الصحراء تم تصويره في مقطع فيديو نشرته حركة حسم في أكتوبر/تشرين الأول 2016 (حسم، 2017أ)[81].

وزعمت السلطات المصرية أن معسكرات تدريب حركتي حسم ولواء الثورة موجودة في السودان، مشيرة إلى الحضور الواسع لجماعة الإخوان المسلمين في البلد والتعاطف المحتمل لأطراف في أجهزة الأمن السودانية مع قضية الإخوان المسلمين (ناجي الجرجاوي ومحمد فؤاد. 2017). وفي مقطع فيديو نشرته نيابة أمن الدولة العليا في مصر، فهي تزعم أن تدريب عناصر حركتي حسم ولواء الثورة تم في مدينة أم درمان السودانية وبالقرب منها

المصدر: OpenStreetMap

(أخبار اليوم، 2017). وبالرغم من عدم توفر المزيد من التفاصيل المحددة، فهناك أسباب تدعو للاعتقاد بأن الجماعات الجهادية في مصر، بما في ذلك جماعات الجهاد الإخواني، لها روابط عبر الحدود مع السودان. ففي فبراير/شباط 2017، على سبيل المثال، اعتقلت السلطات السودانية 13 مصريا يزعم أنهم أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين بعد انفجار قنبلة عن طريق الخطأ في شقة يسكنها رجال سوريون وسودانيون ومصريون (حمامة، 2017أ).

وبالرغم من أن حركتي حسم ولواء الثورة لا تربطان نفسيهما صراحة مع جماعة الإخوان المسلمين، فإن خطابهما العام مطابق تقريبا لخطاب حركة العقاب الثوري المرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين والتي سبقتهما، ولخطاب جماعة الإخوان المسلمين بشكل عام. وعلى أقل تقدير، يشير هذا الأمر إلى أن حركتي حسم ولواء الثورة تستمدان الإلهام من جماعة الإخوان المسلمين. وخطابهما يعكس على وجه الخصوص المبررات الدينية لمحاربة الحكومة المصرية والتي استخدمتها سابقا جماعة الإخوان المسلمين والعلماء المؤيدون للإخوان المسلمين. فعلى سبيل المثال، لا تشير الجماعتان إلى الرئيس السيسي على أنه "كافر"، وهي تهمة تميل أكثر إلى توجيهها جماعات السلفية الجهادية. ولكنهما تشيران إليه وإلى قواته الأمنية "بالمحتلين"، مما يعني أنهم مغتصبون للسلطة، أو أهل البغي. وهذه الكلمات على وجه التحديد مقتبسة من كتاب قامت لجنة الشريعة الإسلامية التابعة للإخوان المسلمين بتأليفه في عام 2015 بعنوان "فقه المقاومة الشعبية للانقلاب". وقد صدر الكتاب بتكليف من اللجنة التنفيذية التابعة للزعيم المنفصل للإخوان المسلمين محمد كمال (أبو العز أسعد، 2015). وتشمل المؤلفات الأخرى التي نشرتها جماعة الإخوان المسلمين والعلماء المؤيدون لها "نداء الكنانة" (MEMRI, 2015) و"وثيقة تحرير مصر" (تحرير مصر، 2016). وتلك الوثائق تحديدا، إلى جانب وثائق أخرى مشابهة، تسرد مبررات للعنف مستندة إلى الشريعة ضمن معايير خطاب أيديولوجية الإخوان المسلمين (Awad, 2016a).

وهناك العديد من المؤشرات الأخرى على الروابط بين حركة حسم وحركة لواء الثورة والجماعات الموالية لجماعة الإخوان المسلمين أو المرتبطة بها. وأحد أبرز مؤشرات هذا التقارب الأيديولوجي هو اختيار حركة حسم لنشيد بعنوان "جبل يدعي حماس" في أول مقطع فيديو لها[19]. وهذا النشيد هو النشيد الذي تستخدمه حركة حماس، الفرع الفلسطيني لجماعة الإخوان المسلمين. (وكما فعلت حركة العقاب الثوري من قبلها، استخدمت حركة حسم أناشيد جهادية قديمة في مقاطع الفيديو الخاصة بها). كما أن هناك مؤيدين بارزين لحركة حسم بين الإخوان المسلمين: فزعيم الشباب عز الدين دويدار، أحد مؤيدي زعيم الإخوان المسلمين المنفصل الراحل محمد كمال، يقوم بشكل منتظم بإعادة نشر خطابات حركة حسم على صفحته الشخصية على فيس بوك[20]. وهناك أمثلة أخرى على وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن تشير إلى التقارب، بل وحتى التنسيق. فعلى سبيل المثال، أحد مستلزمات التصوير التي تظهر في خلفية مقطع فيديو لحركة لواء الثورة، فيها مقاتل يرتدي قناعا أسود لين، مطابق لقناع تم تصويره وتحميل الصورة على صفحة فيس بوك مؤيدة للعنف لم تعد موجودة حاليا تسمى "إعلام المقاومة" (Resistance Media, 2017). وتم إنشاء الصفحة تقريبا في نفس توقيت تأسيس حركتي حسم ولواء الثورة، وكانت تعيد نشر تصريحاتهما بشكل منتظم. وكانت صفحة إعلام المقاومة تنشر بشكل دوري دعايتها الخاصة المؤيدة للمقاومة. صفحة مشابهة أخرى مؤيدة للإخوان المسلمين تسمى "قاف" كانت أيضا تحرض على "المقاومة". ونشرت قاف مؤخرا مقابلة "حصرية" مع المتحدث باسم لواء الثورة، والذي أجاب فيها على الأسئلة التي طلبتها حركة لواء الثورة مسبقا من مناصريها، مما يشير إلى اتصال مباشر بين مدراء الصفحة والجماعة والدور الدعائي الصريح الذي تلعبه هذه الصفحات الإلكترونية (قاف، 2017). ويتم

الخريطة 2: توزيع هجمات حركتي حسم ولواء الثورة في مصر

المصدر: OpenStreetMap

لقطة من مقطع فيديو دعائي لحركة لواء الثورة بعنوان "ثأر الأحرار". المصدر: لواء الثورة، 2016أ

أحيانا مشاركة محتوى كلا الصفحتين ونشره من قبل إسلاميين معروفين وشخصيات بارزة في جماعة الإخوان المسلمين. وقام أشرف عبد الغفار وقيادات مصرية أخرى للإخوان المسلمين بمشاركة محتوى إعلام المقاومة على صفحاتهم الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي[21].

وربما يكون المؤشر الأكثر وضوحا وأهمية حول العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين ولواء الثورة حاضرا في بيان الأخيرة حول المسؤولية عن اغتيال العميد رجائي. وفي تصريحها، تقول الجماعة إن أحد أسباب العملية كان الانتقام لقيام قوات الأمن بقتل زعيم الإخوان المسلمين محمد كمال (لواء الثورة، 2106ج). وفي مقطع الفيديو الذي تبع التصريح الذي أعلنت فيه مسؤوليتها عن الهجوم، قامت الحركة بنعي قيادات الإخوان المسلمين المذبوحين بعرض صورهم، بمن فيهم كمال (لواء الثورة، 2106د). وفي مقطع فيديو آخر، يظهر معسكر للتدريب و"وصايا" عضوين متوفيين من لواء الثورة وكلاهما كان من طلاب جامعة الأزهر ويعتقد أنهما كانا عضوين في جماعة الإخوان المسلمين. والنشيد الذي ظهر في هذا الفيديو هو نشيد حركة العقاب الثوري "عندما يأتي الحساب" (لواء الثورة، 2107أ).

أما بالنسبة لحركة حسم، فهناك أيضا مؤشرات على العلاقات بينها وبين الإخوان المسلمين. فالقائد الوحيد المعروف لحركة حسم والذي قتل على يد السلطات، محمد عاشور دشيشة، كان مدرس لغة عربية وخريج كلية دار العلوم المرموقة في جامعة القاهرة. وتشير التحقيقات في صفحات دشيشة على وسائل التواصل الاجتماعي إلى أنه كان على الأقل مؤيدا لجماعة الإخوان المسلمين، وعلى الأرجح عضوا فيها أيضا (Awad, 2017b). والأهم من ذلك، قامت وزارة الداخلية المصرية في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 بنشر خطاب مصور تزعم فيه أنها اعتقلت عددا من عناصر حركة حسم. وأفادت اعترافات الأعضاء المعتقلين بوجود رابط ميداني مباشر مزعوم مع الإخوان المسلمين (وزارة الداخلية

المصرية، 2016). والمثير للاهتمام هو أن الإخوان المسلمين أقروا بأن الأشخاص الذين اعتقلتهم الحكومة كانوا أعضاء في الجماعة، لكنها قالت إنهم كانوا مجرد "ناشطين حقوقيين" (الإخوان المسلمون، 2016أ). وما يجدر ملاحظته أن أيا من فريقي الإخوان المسلمين المتنافسين لم يصدر حتى الآن أي بيان يدين فيه صراحة حركة حسم أو حركة لواء الثورة أو أيا من الهجمات التي نفذتها الحركتان.

ويمكن أن نتفهم وجود شكوك بين المراقبين حول ما إذا كان هناك رابط تنظيمي بين جماعة الإخوان المسلمين وحركة حسم وحركة لواء الثورة. ومما لا شك فيه أنه إلى جانب الأدلة التي قدمتها الحكومة المصرية على هذه الروابط، فهناك قلة من المعلومات المستقلة التي يمكن التحقق منها والموجودة علنا والتي تلقي الضوء على روابط ميدانية محتملة. وعلى الأرجح أن يستمر الحال كذلك ما لم وحتى يقر أحد قياديي جماعة الإخوان المسلمين صراحة بوجود هذه الروابط رسميا. ولكن يبدو هذا السيناريو غير مرجح لأن العنف المزمع استخدامه من قبل الإخوان المسلمين وجماعات الجهاد الإخواني يخدم غرضا سياسيا محددا. وعلى عكس جماعات السلفية الجهادية، فإن جماعة الإخوان المسلمين لا ترى في العنف وسيلتها الوحيدة، ولا ترى فائدة من تبني مسؤولية الهجمات التي قد تقوض موقفها على المستوى الدولي. ودون وجود تسريب أو اعتراض مؤكد للاتصالات الرسمية، فلا يمكن للبحوث العلنية أن تحدد أو توفر بسهولة تأكيدا قاطعا على أي صلات بين جماعة الإخوان المسلمين وحركة حسم وحركة لواء الثورة، ولا يمكنها أن تخترق أي عملية سرية تكشف وجود مثل هذه الروابط.

وبغض النظر عن مدى الرابط مع جماعة الإخوان المسلمين كتنظيم، فلا شك أن حركة حسم وحركة لواء الثورة تضمان في صفوفهما وبين مؤيديهما أعضاء حاليين أو سابقين في جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية الحليفة. والسياق السياسي الذي تعملان فيه يكاد يؤكد هذا الأمر (Awad, 2017b).

الخلاصة

يبدو حتى الآن أن حركتي حسم ولواء الثورة قد استقطبتا عددا قليلا من المجندين. لكن الاستجابة المحدودة ناجمة عن عوامل مادية تقيد هذا الأمر وليست نتيجة عدم شعبيتهما بين الإسلاميين. وبغض النظر، فقد أظهرت الجماعتان أنهما قادرتان على تجنيد شباب الطبقة الوسطى من الإسلاميين والإخوان المسلمين، والذي لم يواجه بعضهم سابقا أي قمع أو تعذيب مباشر على يد الدولة. ويتناقض هذا الأمر مع الافتراضات الشائعة بأن التطرف ظاهرة ناتجة بشكل رئيسي عن السجون في مصر حاليا ويبين مدى انتشار هذه الظاهرة[22]. ويظهر هذا النجاح في التجنيد أيضا حاجة الحكومة إلى تحديد الدوافع التي تسهم في تنامي ظاهرة التشدد الجديدة في مصر والحد منها.

كما أن السؤال حول مدى ارتباط هذه الجماعات بجماعة الإخوان المسلمين أمر على قدر كبير من الأهمية لأن الإخوان المسلمين وحلفائهم الإسلاميين في مصر يمثلون بؤرة تجمع عميقة للمجندين المحتملين لمثل هذا النوع من التطرف. وحتى لو لم تستخدم جماعات الجهاد الإخواني بؤرة التجنيد هذه، فإنها تظل خطرا. فعلى سبيل المثال، رغم أن السلفيين الجهاديين، مثل جماعة الدولة الإسلامية – ولاية سيناء وجماعة القاعدة، يمثلون مخاطر أمنية أكثر تعقيدا في شبه جزيرة سيناء قليلة السكان، فإنهم لا يشكلون خطرا على وجود الحكومة في القاهرة. ولكن قد يتغير هذا الواقع إذا تمكنوا من ترسيخ وجودهم على البر الرئيسي المصري من خلال استغلال بؤرة التجنيد هذه.

وعلى نحو مماثل، فإن استقرار الأمن مستقبلا في مصر معلق جزئيا على مسار هذه الأنواع من الجماعات وما إذا كانت هناك عناصر داخل جماعة الإخوان المسلمين والإسلاميين بصفة عامة ممن يدعمون العنف. وفي تلك الحالة، وبعيدا عن عوامل "الدفع" التي تحفز الشباب على تقبل أفكار العنف، فقد لا تزال هناك عوامل "سحب" هامة في صورة خطاب أيديولوجي جذاب وحجج وتمويل وتدريب يقدمه الإسلاميون المؤيدون للعنف. علاوة على ذلك، فإن العمليات النشطة لجماعة الإخوان المسلمين المصريين في أعقاب نفي بعض قياداتها وأعضائها في عام 2013 إلى السودان وتركيا وقطر ومختلف الدول الأوروبية تعني أن الإمكانات التي كانت فيما مضى محصورة بمصر قد توزعت الآن، وأن شبكة معقدة من التمويل وتنقل الأصول البشرية والتدريب المزعوم في دول مثل السودان قد أصبحت موجودة في أماكن لم تكن موجودة فيها من قبل، مما يوفر عوامل دعم خارجية لهذا النوع من النشاطات العنيفة. ونظرا لمحورية الإخوان المسلمين المصريين بالنسبة لبقية الإخوان المسلمين في العالم، إضافة إلى الجماعات الإسلامية المشابهة، يعني هذا أن ظهور خطاب "مؤيد للعنف" وفروع عنيفة لن ينحصر بالضرورة ضمن الحدود المصرية في المستقبل. وأخيرا، وحتى لو لم يصبح هذا المذهب الجديد من التشدد الجهادي الإخواني سائدا في نهاية المطاف، فإن انتشاره التدريجي قد يعرض شريحة أكبر من الإسلاميين إلى أعمال العنف واحتمال التجنيد من قبل الجماعات المتطرفة ضاربة الجذور مثل القاعدة والدولة الإسلامية، والتي لا تمثل أيديولوجياتها "طفرة" بالنسبة للأفراد الذين تعرضوا إلى هذا النوع من الخطابات والتفكير.

قائمة الاختصارات

IED
عبوة ناسفة (جهاز متفجر مرتجل)

IS-SP
الدولة الإسلامية – ولاية سيناء

MB
الإخوان المسلمون

PRM
حركة المقاومة الشعبية

RP
العقاب الثوري

SCAF
المجلس الأعلى للقوات المسلحة

VBIED
سيارة مفخخة (جهاز متفجر مرتجل محمول على مركبة)

الملاحظات

1 إخوان هو مصطلح يطلق على الأشقاء أو الإخوة. ومصطلح "إخواني" في هذه الورقة يشير إلى جماعة الإخوان المسلمين.

2 لا يعني هذا أنهم ليسوا متشابهين إلى حد كبير، بل يمكن أيضاً القول بأن الفارق ليس كبيرا بين مذهب والآخر.

3 في الفقه الإسلامي، يكمن الفرق في تكفير الأشخاص، أي الفرد المسلم، وتكفير الأوصاف، أي أعمال الكفر نفسها دون تكفير الفرد المسلم الذي يرتكب هذه الأعمال. ويظهر هذا الفارق جليا في مقابلة مع متحدث باسم لواء الثورة تم نشرها على الإنترنت. راجع قاف (2017). ولنقاش أعمق وخلفية أفضل حول موضوع تكفير الأشخاص وتكفير الأوصاف، راجع تادرس (2014).

4 لمزيد من المعلومات والنقاش حول تاريخ الإخوان المسلمين، راجع ميتشل (1969)؛ وقنديل (2015)؛ وتراغر (2016). وقد اعتمدت هذه الورقة الموجزة على هذه المصادر في نقاشها العام حول الإخوان المسلمين.

5 يعرف أيضا "بالجهاز السري"، راجع ميتشل (1969)؛ وقنديل (2015)؛ وتراغر (2016).

6 منذ ذلك الحين ألهمت أفكار سيد قطب أجيالا من الإسلاميين المتطرفين من مختلف الأطياف الإسلامية.

7 للمزيد من المعلومات، راجع قنديل (2015، الفصل 1: "تنشئة الإخوان" والفصل 3: "صياغة الأيديولوجيا").

8 شنت الجماعة الإسلامية عصيانا متدني النطاق إلى جانب جماعات متشددة أخرى خلال الفترة ما بين ثمانينات وتسعينات القرن الماضي (جرجس، 2000).

9 كان هذا النوع من الخلاف سائدا بين أتباع الإخوان المسلمين في ذلك الوقت. ومن المثير للدهشة أن هذا الخلاف ليس غريبا على جماعة قائمة على تسلسل هرمي صارم، ويتعين على أعضائها خوض عملية تمتد لعدة سنوات لإثبات ولائهم وطاعتهم لمن هم أعلى منهم (تراغر، 2001). ونظرا لانعدام مساحة النقاش الجدي حول الاستراتيجية، فإن كبار القادة كانوا في العديد من الجوانب فوق مستوى النقد أو التأنيب. ومن اختلفوا أو اعترضوا لم يكن لديهم خيار سوى المغادرة أو التزام الصمت.

10 للمزيد من البحث المكثف الذي يوثق تحول الإخوان المسلمين إلى العنف والديناميات الداخلية المطروحة في هذه الورقة الموجزة، راجع عوض وهاشم (2015) وعوض (2016أ) وحمامة (2015) والتلاوي (2016) ويوسف (2016).

11 راجع عوض وهاشم (2015، الصفحة 9): "وفقا لجماعة حقوقية تتابع أوضاع الضحايا من الطلاب، قتلت الشرطة في جميع أنحاء مصر 191 طالبا واعتقلت 1.671 بين 3 تموز/يوليو، 2013 و25 نيسان/أبريل 2014. حوالي 84 في المئة من الوفيات كانت لطلاب مسجلين في الجامعات في القاهرة الكبرى، و39 في المئة منها لطلاب في جامعة الأزهر، وهي الجامعة التي شهدت الاحتجاجات الأكثر نشاطا خلال العام الدراسي 2013 - 2014. بدأ العام الدراسي 2014 - 2015 بموجة من العنف، حيث قام الطلبة بأعمال شغب ضد شركة أمن خاصة استأجرتها الحكومة لضبط حرم الجامعات. ومع ذلك، سرعان ما تلاشى النشاط في حرم الجامعات، حيث أدى انتشار الجماعات الجديدة إلى تحول الشوارع مرة أخرى إلى بؤرة للاحتجاجات."

12 لمعرفة المزيد عن لجان الردع، راجع عرفة (2015)؛ وتادرس (2015)؛ وعوض وتادرس (2017).

13 مقابلة المؤلف مع عضو سابق في جماعة الإخوان المسلمين في إسطنبول، مايو/أيار 2016.

14 مع تطور جماعات الجهاد الإخواني العنيفة، بدأت جماعات سلفية جهادية جديدة بالظهور في البر الرئيسي وكانت حركة السلفية الجهادية "الدولة الإسلامية - ولاية سيناء" تكثف عصيانها في سيناء. واستغلت جماعات السلفية الجهادية مظالم الإسلاميين لتبرير العنف وكسب المجندين. فأجناد مصر، على سبيل المثال، كانت تعتبر عملياتها العنيفة جزءا من حملة "القصاص" ضد الحكومة وركزت بالتفصيل على قضايا مثل التحرش الجنسي المزعوم بالنساء والإسلاميين الذين ماتوا في معسكر رابعة (أجناد مصر، 2014). وبصورة موازية، سعت جماعة الدولة الإسلامية - ولاية سيناء إلى استغلال قتلها للمئات من عناصر قوات الأمن المصرية لتظهر نفسها بأنها حامل لواء الجهاد المصري (عوض وهاشم، 2015، الصفحات 20-18). للمزيد من المعلومات، راجع هاوزلونير (2013)؛ وكنغزلي (2014).

15 للمزيد عن الشبكات الإعلامية للإخوان المسلمين، راجع عوض (2017أ).

16 كلمات وألحان النشيد الخاص بجماعة متشددة تلقي الضوء أيضا على أيديولوجيتها وتأثيراتها. وبالنسبة لنشيد حركة العقاب الثوري، فإن استخدامها المكثف للطبول شبيه بالموسيقى التي تستخدمها جماعات غير سلفية مثل حماس وحزب الله في أناشيدها.

17 مراسلات خطية مع خبير أسلحة في أبريل/نيسان 2017.

18 تم أيضا نشر مقطع فيديو لمعسكر تدريب تابع لحركة لواء الثورة في مارس/آذار 2017 (لواء الثورة، 2017أ).

19 تتوفر أمثلة على مقطع الفيديو والنشيد على الإنترنت.

20 مثلا، راجع دويدار، بدون تاريخ.

21 مثلا، راجع عبد الغفار (2017).

22 لأمثلة على هذه الافتراضات في النقاشات أو التقارير الأخيرة حول التطرف في مصر، راجع فاضل (2016أ؛ 2016ب)؛ وديهل (2015)؛ وأبرامز (2015).

المراجع

أشرف عبد الغفار.2017.فيسبوك.17 فبراير/ شباط.

أشرف عبد الحميد. 2016. مصر: فشل محاولة إغتيال القاضي المسؤول عن قضية مرسي في سيارة مفخخة. العربية. 4 نوفمبر/ تشرين الثاني.

حسين أبو العلا. 2015. " إنفجار في فيلا عليا جمعة في الفيوم" دوت مصر. 25 مارس/ آذار.

أجناد مصر. 2014. "بيان رقم 9". 30 يونيو/ حزيران.

محمد عرفة. 2015." أسباب الصراع بين التيارات المختلفة بين الاخوان الاسلامية وآثرها. مصر العربية". 31 مايو/ أيار.

علي عشماوي. 2006. التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية.

أبو العز أسعد. 2015. فقه المقاومة الشعبية للإنقلاب.

وزارة الداخلية المصرية. 2016. بيان صادر عن وزارة الداخلية بخصوص اعتقال عدد من الكوادر الإرهابية للإخوان المسلمين. يوتيوب. نشر في 4 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016.

ناجي الجرجاوي ومحمد فؤاد. 2017. المدعي العام يحيل 304 شخص من المشتبه بهم من حركة حسم إلى النيابة العسكرية "الأهرام". 19 كانون الثاني / يناير.

أحمد التلاوي. 2016. "أزمة الإخوان المسلمين: القصة الكاملة." نون بوست. 7 فبراير/ شباط.

محمد حمامة. 2017أ. اعتقال 13 شخص من الإخوان المسلمين في السودان كجزء من حملة احتجاز موجهة ضد الأجانب. مدى مصر. 23 شباط / فبراير.

حسم: (حركة سواعد مصر) .2016أ .بيان عسكري رقم 1. تيلغرام. نشر في 16 يوليو/ تموز

— 2016 ب .بيان عسكري رقم 2. تيلغرام. نشر في 5 أغسطس/ آب.

— 2016 د .بيان عسكري رقم 4. تيلغرام. نشر في 8 سبتمبر/ أيلول

— 2016 هـ .بيان عسكري رقم 5. تيلغرام. نشر في 29 سبتمبر/ أيلول.

— 2016 و .بيان عسكري رقم 6. تيلغرام نشر في 8 اكتوبر/ تشرين الأول.

— 2016 ي .بيان عسكري رقم 7. تيلغرام. نشر في 4 نوفمبر/ تشرين الثاني.

— 2017أ. "حاربوهم". يوتيوب. نشر في 11 يناير/ كانون الثاني 2017.

— 2017ب. بيان عسكري رقم 10 تيلغرام. نشر في 8 مارس/ آذار.

— 2017ج. بيان عسكري رقم 11 تيلغرام. نشر في 26 مارس/ آذار.

— 2017د. بيان عسكري رقم بيان عسكري رقم 12. تيلغرام نشر في 2 مايو/ أيار.

— 2017هـ. بيان عسكري رقم 13 تيلغرام. نشر في 18 يونيو/ حزيران.

— 2017و. بيان عسكري رقم 14. تيلغرام. نشر في 7 يوليو/ تموز.

— 2017ي. بيان عسكري رقم 15. تيلغرام. نشر في 21 يوليو/ تموز.

لواء الثورة. 2016أ " البيان الثوري" تيلغرام. نشر بتاريخ 21 أغسطس/ آب.

— 2016ب. "انتقام الأحرار" يوتيوب. نشر بتاريخ 6 سبتمبر/ أيلول 2016.

— 2016ج." بيان: تهديد الموت" تيلغرام. نشر بتاريخ 22 أكتوبر/ تشرين الأول.

— 2016د. " تهديد الموت" سنديفد. نشر بتاريخ 14 نوفمبر/ تشرين الثاني.

— 2017أ ."فرسان الجنة" يوتيوب. نشر بتاريخ 27 مارس/ أذار 2017

— 2017ب. "كمائن الخونة. تيليغرام. نشر بتاريخ 1 ابريل/ نيسان

أميرة ملش. 2016. "تحقيقات البوابة نيوز: كيف تشكلت المجموعة التي اغتالت الجنرال رجائي؟" البوابة نيوز 26 أكتوبر/ تشرين الأول.

مصر الآن. 2015. "المستشار محمد عوض يدعو حركات المقاومة لاستهداف الشخصيات الإعلامية التي تحرض ضد الثوار"، يوتيوب. نشر في 26 يناير/ كانون الثاني 2015.

الإخوان المسلمون. 2016أ. " بيان صادر من الإخوان المسلمين بشأن كذب سلطات الانقلاب باتهام نشطاء حقوقين بارتكاب أعمال العنف" 4 نوفمبر/ تشرين الثاني.

— 2016ب. "البيان الأول للمكتب العام المنتخب للإخوان المسلمين". 20 كانون الأول / ديسمبر.

تلفزيون مكملين. 2016. مقابلة تاريخية مع الدكتور مجدي شلش، عضو اللجنة الإدارية العليا للإخوان المسلمين وصديق الدكتور محمد كمال . يوتيوب. نشر في 6 أكتوبر 2016.

قاف. 2017. " مقابلة مع المتحدث باسم لواء الثورة. فيسبوك. 31 يوليو/ تموز.

(العقاب الثوري) 2015 أ. العقاب الثوري، الفيوم، تفجير فيلا شيخ الاحتلال العسكري علي جمعة، تويتر. 25 مارس/ آذار.

— 2015ب. " حصاد العقاب: القادم أشد قسوة". 16 يونيو/ حزيران.

— 2015ج. "غضب العقاب: اعدام الخائن وليد أحمد بعد الاعتراف بالتعاون مع مع جيش مخيم داود. 24 يونيو/ حزيران

— 2015د. "البحيرة: الشرطة الاحتياطية لجهنم". 25 اغسطس/ آب

— 2016 " المدونة الرسمية لحركة العقاب الثورية"

تحرير مصر. 2016. وثيقة تحرير مصر.

عبد الرحمن يوسف.2016. "الخلافات الداخلية للإخوان المسلمين ومستقبل الحركة ". الملف المصري: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. 16 مارس/ آذار، الصفحة 16-10.

Abrams, Elliot. 2015. 'Is Egypt's President Creating More Terrorists than He's Stopping?' The Atlantic. 19 August.

AP (Associated Press). 2013. 'Egyptian Troops Storm Islamist Stronghold of Kerdasa near Cairo.' CBS News. 8 October

Awad, Mokhtar. n.d. Unpublished dataset of Revolutionary Punishment attacks in Egypt

—. 2016a. 'Egypt's New Radicalism: The Muslim Brotherhood and Jihad.' Foreign Affairs. 4 February.

—. 2016b. 'Written Evidence.' United Kingdom Parliament Foreign Affairs Committee Inquiry on Political Islam. April.

—. 2016c. 'What Egypt's Assassination Attempts Say about Its Islamist Insurgency.' Atlantic Council. 3 October.

McTighe, Kristen. 2015. 'Rabaa Riots "Darkest Day in Egyptian Modern History"?' DW. 13 August.

MEMRI (Middle East Media Research Institute). 2015. 'Pro–Muslim Brotherhood Clerics Call to Overthrow al–Sisi Regime in Egypt, Restore Mursi to Presidency.' 17 June.

MENA (Middle East News Agency). 2015. 'Security Source: Arrest of 15 Belonging to Revolutionary Punishment Cell Accused of Killing a Youth in Helwan.' Al–Masry Al–Youm. 27 June.

Mitchell, Richard. 1969. The Society of the Muslim Brothers. New York: Oxford University Press.

Powers, Kirsten. 2013. 'The Muslim Brotherhood's War on Coptic Christians.' The Daily Beast. 22 August.

Resistance Media. 2017. Accessed 1 August 2017.

Reuters. 2014. 'Special Report: Egyptian Militants Outwit Army in Sinai Battlefield.' 16 March.

Revkin, Mara. 2013. 'The Egyptian State Unravels.' Foreign Affairs. 27 June.

Shams El–Din, Mai. 2015. 'Punishing the State: The Rise of Urban Militant Cells.' Mada Masr. 10 June.

Sigelbaum, Max. 2013. 'Hanging with Morsi Supporters at a Muslim Brotherhood Rally in Cairo.' Vice. 1 July.

SIS (State Information Service). n.d. 'Timeline of MB Violence.' Accessed July 2017.

Tadros, Samuel. 2014. Islamist vs. Islamist: The Theologico–political Questions. Hudson Institute. December.

—. 2015. 'The Brotherhood Divided.' Current Trends in Islamist Ideology, Vol. 19. August, pp. 63–84

Trager, Eric. 2011. 'The Unbreakable Muslim Brotherhood.' Foreign Affairs. 1 September.

—. 2016. Arab Fall: How the Muslim Brotherhood Won and Lost Egypt in 891 Days. Washington, DC: Georgetown University Press

UNEP (United Nations Environment Programme). 2013. Arab Region Atlas of Our Changing Environment.

—. 2016. 'Interior Ministry Announces Death of Influential Brotherhood Leader.' Mada Masr. 6 October.

—. 2017b. 'An organization without a name: How a group of beginners killed Egypt's prosecutor general.' Mada Masr. 26 July.

Hashem, Mostafa. 2016. 'The Great Brotherhood Divide.' Carnegie Endowment for International Peace. 2 March.

Hauslohner, Abigail. 2013. 'Insurgency Takes Root in Egypt's Sinai.' The Washington Post. 28 July.

HRW (Human Rights Watch). 2014. 'All According to Plan: The Rab'a Massacre and Mass Killings of Protesters in Egypt.' 12 August.

Kandil, Hisham. 2015. Inside The Brotherhood. Cambridge: Polity Press.

Kingsley, Patrick. 2013. 'Egyptian Authorities Recapture Islamist–held Town.' The Guardian. 16 September.

—. 2014. 'Egypt Faces New Threat in al–Qaedalinked Group Ansar Beyt al–Maqdis.' The Guardian. 31 January

Kirkpatrick, David. 2011. 'Egypt Erupts in Jubilation as Mubarak Steps Down.' The New York Times. 11 February.

—. 2012a. 'Islamists Win 70% of Seats invEgyptian Parliament.' The New York Times. 21 January.

—. 2012b. 'Named Egypt's Winner, Islamist Makes History.' The New York Times.c24 June.

—. 2012c. 'Pressure Grows on Egyptian Leader after Judicial Decree.' The New York Times. 25 November.

—. 2013. 'Army Ousts Egypt's President; Morsi Is Taken into Custody.' The New York Times. 3 July.

Lang, Hardin, Mokhtar Awad, and Brian Katulis. 2014. 'Fragmenting under Pressure.' Center for American Progress. 5 March.

Loveluck, Louisa. 2013. 'Egypt's Morsi Courts Hardline Islamists ahead of Mass Opposition Rallies.' Global Post. 28 June.

Martini, Jeff and Julie Taylor. 2011. 'Commanding Democracy in Egypt: The Military's Attempt to Manage Democracy.' Foreign Affairs. September–October.

Max–Security.com. 2017. 'Disenfranchised Muslim Brotherhood Militant Groups – Egypt Analysis'. 20 April.

—. 2017a. 'The Role of Traditional and New Media in the Egyptian Muslim Brotherhood's Internal Power Struggle.' Project on Middle East Political Science. 23 January.

—. 2017b. 'The New Face of Egypt's Muslim Brotherhood? A Post–mortem Analysis of Hassm Leader Mohamed Ashour Dashisha.' Militant Leadership Monitor, Vol. 8, No. 1. January, pp. 3–7.

—. 2017c. 'The Future of Egyptian Islamism.' Hoover Institution. 10 March.

—. 2017d. 'The Rise of the Violent Muslim Brotherhood.' Current Trends in Islamist Ideology, Vol. 22. July.

— and Nathan Brown. 2015. 'Mutual Escalation in Egypt.' The Washington Post. 9 February.

— and Mostafa Hashem. 2015. 'Egypt's Escalating Islamist Insurgency.' Carnegie Middle East Center. 21 October.

— and Samuel Tadros. 2017. 'The Muslim Brotherhood: Terrorist or Not?' The Wall Street Journal. 28 February.

Batrawy, Aya. 2013. 'Egypt Says Citizens Free to Join Fight in Syria.' Associated Press. 14 June.

BBC (British Broadcasting Corporation). 2013. 'Egypt's Muslim Brotherhood Declared "Terrorist Group"?' 25 December.

Blomfield, Adrian. 2012. 'Muslim Brotherhood Raises Fears among Liberals as It Names Egypt Presidential Candidate.' The Telegraph (London). 1 April.

Dewedar, Ezzdin. n.d. Facebook personal page. Accessed 1 August 2017.

Diehl, Jackson. 2015. 'Sisi's Teeming Prisons.' Opinion. The Washington Post. 27 September.

Fadel, Leila. 2016a. 'Egyptian Prisons Blamed for Young Men Becoming Radicalized.' National Public Radio, Morning Edition. 24 August.

—. 2016b. 'As Egyptian Jails Fill, Growing Fears of a Rise in Radicalization.' NPR. 24 August.

Gerges, Fawaz. 2000. 'The End of the Islamist Insurgency in Egypt? Costs and Prospects.' Middle East Journal, Vol. 54, No. 4, pp. 592–612.

Giglio, Mike. 2013. 'Is Egypt Heading towards Civil War?' The Daily Beast. 1 March.

Hamama, Mohamed. 2015. 'The Hidden World of Militant "Special Committees"?' Mada Masr. 22 December.

حول تقييم الأمن في شمال إفريقيا

يعتبر **تقييم الأمن في شمال إفريقيا** مشروعا ممتدا على مدى عدة سنوات يديره مشروع مسح الأسلحة الصغيرة لدعم المشاركين في إيجاد بيئة أكثر أمانا في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء. يقدم المشروع بحوثا وتحليلات زمنية تستند على الأدلة حول توفر الأسلحة الصغيرة وتداولها، وديناميكيات الجماعات المسلحة الناشئة، وانعدام الأمن المرافق لها. ويبرز البحث تأثيرات الثورات الأخيرة والنزاعات المسلحة في المنطقة على سلامة المجتمع.

يحصل مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا على التمويل الرئيسي من وزارة الشؤون الخارجية الهولندية. إضافة إلى ذلك، يحصل المشروع على دعم مستمر من إدارة الشؤون العالمية التابعة للحكومة الكندية Global Affairs Canada، ومن الإدارة الفدرالية السويسرية للشؤون الخارجية. وقد تلقى في وقت سابق منحا من وزارة الشؤون الخارجية الدنماركية، ووزارة الشؤون الخارجية الألمانية، والوزارة الملكية النرويجية للشؤون الخارجية، ووزارة الخارجية الأمريكية.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة:

www.smallarmssurvey.org/sana/ar/home.html

مسح الأسلحة الصغيرة هو مركز امتياز عالمي مهمته توليد المعارف المحايدة المستندة إلى الأدلة وذات الصلة بالسياسات والمتعلقة بجميع جوانب الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح. ويعتبر المشروع المصدر الدولي الرئيسي للخبرات والمعلومات والتحليلات بشأن قضايا الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح، ويشكل مرجعا للحكومات وواضعي السياسات والباحثين والمجتمع المدني. ويقع مقره في جنيف، سويسرا، في المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية.

يضم المسح طاقم عمل دوليا يتمتع بخبرة واسعة في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد والدراسات التنموية وعلم الاجتماع وعلم الجريمة، ويتعاون عن كثب مع شبكة من الباحثين والمؤسسات الشريكة والمنظمات غير الحكومية والحكومات في أكثر من 50 بلداً.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة:

www.smallarmssurvey.org

مسح الأسلحة الصغيرة
Maison de la Paix, Chemin Eugène-Rigot 2E
1202 جنيف، سويسرا

الهاتف: 5777 908 22 41 +
الفاكس: 2738 732 22 41 +

هذه ورقة موجزة لمسح الأسلحة الصغيرة/مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا، بدعم من وزارة الشؤون الخارجية الهولندية، وإدارة الشؤون العالمية التابعة للحكومة الكندية Global Affairs Canada، والإدارة الفدرالية السويسرية للشؤون الخارجية.

مسح الأسلحة الصغيرة

تقييم الأمن في شمال أفريقيا

Ministerie van Buitenlandse Zaken

Government of Canada / Gouvernement du Canada

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra
Federal Department of Foreign Affairs FDFA

تابع مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

www.facebook.com/SmallArmsSurvey

www.twitter.com/SmallArmsSurvey

www.smallarmssurvey.org/multimedia